الفصل السادس

الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الإنجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولا: الإطار العام للدور الأميريكي وأهدافه.

ثانياً: الاتجاهات الأميريكية نحو النزاع المصري الانجليزي عشية ثورة يوليو ١٩٥٢.

ثالثاً: الجهود الأميريكية لتسوية مسألة السودان فبراير ١٩٥٣.

رابعا: الجهود الأميريكية في المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس وتوقيع إتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤.

الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة السويس

أولا: الإطار العام للدور الأميريكى وأهدافه:

لم ينشط الدور الأميريكى فى السياستين الداخلية والخارجية لمصر بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إلا بعد تمهيد وإعداد كان طرفاه رجال الحكم الجديد فى مصر محمد نجيب وعبد الناصر وآخرين والسفارة الأميريكية فى القاهرة جيفرسون كافرى ومستشاروه ماكلينتوك، وليكلاند ولويس جونز وغيرهم، فبعد اتصالات بين الطرفين شبه منتظمة على نحو ما تناولنا تفصيلا فى الفصل السابق، تلاقت افكارهما وتبادلت خلالها المجموعتان الآراء وتعرف كل منهما على اتجاهات المجموعة الأخرى.

وقد اتخذ محمد نجيب مبادرة فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ حيث بعث برسالة إلى السفير الأميريكى حملها إليه أحد رجال الثورة وهو عبد المنعم أمين[١] يستكشف فيها إمكانيات التعاون المصرى الأميريكى سياسيا وعسكريا واقتصاديا فى إطار التعهد بتقديم التزامات سرية عن نوايا مصر بالإنضمام إلى التخطيط فى الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط. ورسالة نجيب هذه تمثل بداية جديدة فى التعامل مع الولايات المتحدة ثم استجابة الولايات المتحدة من خلال الرسالة التى بعثت بها إلى سفيرها كافرى فى القاهرة فى ٣٠ سبتمبر والتى أبلغها لنجيب فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٢، هاتان الرسالتان تمثلان أهمية خاصة من حيث تحديد الإطار العام لاتجاه السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى ظل حكومة نجيب.

وقد مهدت هاتان الرسالتان، رسالة نجيب والرد الأميريكى عليها، السياق التاريخى لبدء دور أميريكى نشط على مستوى السفارة الأميريكية فى القاهرة وعلى مستوى الخارجية الأميريكية، بل والادارات الأميريكية المعنية فى واشنطن فى تناول قضيتين هامتين من القضايا السياسية التى تواجهها مصر فى ظل حكمها الجديد، المسألة الأولى هى مشكلة السودان، والثانية مشكلة قاعدة قناة السويس وجلاء القوات البريطانية، وكانت المسألة الثانية تتصل اتصالا وثيقا فى هدفها النهائى بقضية الدفاع عن الشرق الأوسط ومدى قبول مصر لها واستعدادها للالتزام بها فى اتفاقية التسوية مع بريطانيا، وكثيرا ما أشارت الولايات المتحدة إلى هذه

---

(١) عبد المنعم أمين، عضو مجلس قيادة الثورة عند بدايتها ثم عين سفيرا فى بون من فبراير ١٩٥٤ إلى مايو ١٩٥٦ حيث انتهت صلته بالأعمال الحكومية.
انظر حمروش «شهور ثورة يوليو» ص ٢٤٧ - ٢٥٢، مرجع سبق ذكره.

المسألة لا على أنها المسألة المصرية الانجليزية أو مسألة قناة السويس فحسب بل اشارت إليها دائما وعن صدق بأنها (مفاوضات الدفاع) أو مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط، ولم تغفل السياسة الخارجية الأميريكية لحظة واحدة عن أن إقامة نظام للدفاع عن الشرق الأوسط هو الهدف وهو الإطار الذى تتحرك من خلاله للمساعدة فى التوصل إلى تسوية لمسكلة قاعدة القناة.

فالدور الأميريكى فى الواقع فى المفاوضات المصرية الانجليزية حول السودان وقاعدة القناة منذ يوليو ١٩٥٢ ليس إلا امتدادا للموقف الأميريكى تجاه المفاوضات حول النزاع المصرى الإنجليزى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ ولكن فى ظل نظام جديد للحكم. لقد فشلت السياسة الخارجية الأميريكية فى اقناع الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٥١ بقبول المقترحات الرباعية حول الدفاع عن الشرق الأوسط إلا أنها منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ انتهجت دبلوماسية نشطة تجاه نظام الحكم الجديد للوصول إلى هدفها النهائى عبر جهودها فى الوساطة والتأثير لتسوية مسألة السودان ثم مسألة قاعدة قناة السويس.

ويطرح هذا الفصل الإطار العام للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر وهو الهدف الذي تتوخاه من المساعدة فى تسوية مسألة السودان وتسوية مسألة قاعدة قناة السويس، وهى تهيئة الجو السياسى لدور مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط من خلال مشروعها المقترح باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

ثم يعرض الفصل بالتفصيل للدور الذى لعبته السياسة الخارجية الأميريكية فى التوصل لتسوية هاتين المسألتين وربطهما المستمر بهذا الهدف الاستراتيجى.

فإذا كان يبدو للوهلة الأولى أنه ليس على الولايات المتحدة مسئولية كبيرة تجاه مشكلات مصر إلا أنه لا يمكن لأميريكا الهروب من مسؤولياتها تجاه الموقف فى مصر فى قناة السويس التى لم تعد حكرا على بريطانيا فهى جزء من الدفاعات الدولية التى تمولها الولايات المتحدة والتى تؤثر فى أمنها[١].

ولقد ادركت الولايات المتحدة ذلك فالدبلوماسية الماهرة والمساعى الحميدة للسفير الأميريكى فى القاهرة «جيفرسون كافرى» أبقت على استمرار المفاوضات المصرية الإنجليزية وساعدت فى التوصل لاتفاق السودان وأصبحت مصر تتطلع إلى الولايات المتحدة لحل مشكلة القناة[٢].

وإذا تناولنا المواقف الأميريكية تجاه مشكلة المفاوضات المصرية الإنجليزية لابد من أن نتذكر الإطار الذى كانت تسير فيه هذه المفاوضات من وجهة النظر الأميريكية، فالمشكلة من الوجهة الأميريكية لم تكن مشكلة ثنائية بل هى جزء من المشكلة العامة للتوفيق بين المصالح الأمنية للعالم الحر وبين الموقف الدقيق المعارض للغرب والذى يتجسد فى التيار القومى فى الشرق الأوسط، فالشرق الأوسط فى التقدير الأميريكى مكشوف للعدوان السوفيتى وهو يمثل لها ولحلفائها فى غرب أوروبا قيمة اقتصادية واستراتيجية كبرى وكان هدف السياسة الأنجلو أميريكية خلال هذه الفترة المساعدة فى تدعيم المنطقة بحيث تردع وتقاوم العدوان، ولا توجد قاعدة فى الشرق الأوسط تتيح من المزايا ما تتيحه قاعدة قناة السويس[٣].

1-Badeau,John, S., The emergence of Modern Egypt, Healdines series, no, 98. March. 20, N.Y. 1953, pp. 50-51.

2 - Ibid p. 51.

3 - Major problems of the United States Foreign policy 1951-1952, op. cit. pp. 286-290.

وعناصر الموقف الأميريكى تجاه المفاوضات المصرية الانجليزية كان يحكمها **أولا:** إعتراف الولايات المتحدة بأهمية المحافظة على مواقع القوة المناهضة للشيوعية سواء مواقع بريطانية أو أميريكية، **ثانيا:** أهمية تعميق الإدراك بالخطر الشيوعى وأهمية الاستعداد العسكرى، **وثالثا:** أهمية تلبية المطالب الوطنية المشروعة إلى أقصى حد بما يتفق مع المصالح الأمنية للغرب، ومن ثم فقد كانت مراجعة العلاقات المصرية الإنجليزية رغم إطارها الثنائى فهى تهم الولايات المتحدة بقدر ما تهم مصر وبريطانيا ومن ثم فهى مشكلة ذات أبعاد متعددة الأطراف، وبحكم الموقع الحيوى لقناة السويس فقد كان من الضرورى القيام بدور أميريكى نشط فى تسوية المشكلة مع وضع إطار واسع للمفاوضات مع مصر وبالتالى وضع الطبيعة العسكرية للمشكلة فى إطارها الصحيح[1].

وكان هدف السياسة الأميريكية بشكل عام تعديل الموقف المصرى إزاء التخطيط المشترك للدفاع عن الشرق الأوسط الذى لم تقبله حكومة مصر منذ عام ١٩٥١ بحيث تتمكن من تطوير سياسة معينة من شأنها التوفيق بين الآمال القومية المصرية واحتياجات الأمن الانجلو أميريكى فى مناطق شرقى البحر المتوسط والبحر الأحمر وذلك من منطلق التقدير بأن جهود الولايات المتحدة لإقامة ترتيب أمنى دفاعى إقليمى فى الشرق الأوسط على أساس الموارد المشتركة للدول فى المنطقة والوضع العسكرى الأميريكى البريطانى يمكن ان تنهار أمام رفض مصر، فمكانة مصر إذن فى الشرق الأوسط وموقعها الإستراتيجى تجعل من المهم بالنسبة للولايات المتحدة البحث عن حل لهذا النزاع[2].

والواقع أنه من خلال المباحثات بين الحكومة المصرية والسفارة الأميريكية فى القاهرة أم من خلال دراسة أجهزة الإدارة الأميريكية لهذه المشاكل المتعلقة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية فأن موضوع مفاوضات الدفاع أو بتعبير آخر إقناع مصر بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط كان يسير جنبا إلى جنب مع موضوع الانسحاب العسكرى للقوات البريطانية من قاعدة قناة السويس، وبعبارة أخرى فموضوع الجلاء عن القاعدة لم يكن منفصلا عن مستقبل القاعدة واتاحتها للاستخدام كجزء من الإطار العام للدفاع عن الشرق الأوسط بحيث كانت الحكومة الأميريكية تنظر إليهما كموضوعين متكاملين متداخلين مما يفرض من الناحية المنهجية معالجتهما كوحدة واحدة.

وتسوية مشكلة السودان كانت مدخلا ضروريا للبدء فى مفاوضات قاعدة قناة السويس أو كما تسميها وثائق الخارجية الأميريكية مفاوضات الدفاع ومفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط وبعبارة أخرى كانت السياسة الخارجية الأميريكية تنظر إلى تسوية النزاع المصرى الانجليزى بشقيه السودان والسويس كمدخل للتوصل إلى الاتفاق حول صيغة للدفاع عن الشرق الأوسط.

لقد كانت تسوية مسألة السودان تحفز للمضى قدما نحو المرحلة التالية لتسوية مسألة قاعدة السويس، وتسوية مسألة قاعدة السويس هى المدخل لمفاوضات الدفاع الأشمل عن الشرق الأوسط، وجدير بالذكر أنه بالتوازى مع جهود الوساطة الأميريكية فى المفاوضات الإنجليزية المصرية خلال عامى ٥٢، ٥٤ ظلت مشاورات الحكومتين المصرية والأميريكية مستمرة منذ نوفمبر ١٩٥٢، تتقدم مرة وتتعثر مرة أخرى حول المعونة العسكرية

---

1 - Ibid p. 187-288.

2 - Ibid p. 240-241.

لمصر أو تسليح الجيش المصرى ولكنها ظلت متصلة ودون نتيجة إلى ما بعد توقيع اتفاقية قاعدة السويس فى أكتوبر ١٩٥٤، وسوف يكون هذا الموضوع محل البحث فى فصل مستقل.

وسوف يتناول هذا الفصل ثلاثة موضوعات متكاملة فيما بينها من حيث تحليل وتوضيح أبعاد الدور الأميريكى فى المفاوضات لتسوية النزاع المصرى الانجليزى وأولى هذه الموضوعات الإطار العام للدور الأميريكى، ثم الجهود الأميريكية للوساطة فى تسوية مسألة السودان وثالثا دور السياسة الأميريكية فى التوصل لاتفاقية قاعدة قناة السويس عام ١٩٥٤.

ثانيا: الاتجاهات الأميريكية نحو النزاع المصرى الانجليزى عشية ثورة يوليو ١٩٥٢:

كان تقدير الخارجية الأميريكية عشية ثورة يوليو أن مشكلة السودان تمثل العقبة الكؤود الرئيسية أمام التفاوض على الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس وأن استمرار الركود الحالى قد يؤدى إلى الإضطرابات والقلاقل التى قد تدفع البريطانيين لاستخدام القوة مما سيكون له أخطر العواقب بالنسبة لوضع الغرب فى الشرق الأوسط وكان من الضرورى بالنسبة للسياسة الأميريكية البحث عن بديل وأسلوب جديد للتوصل إلى اتفاق مع مصر[١] وقررت الخارجية الأميريكية أنه حان الوقت للاستفادة من الموقف الأميريكى فى مصر من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للمملكة المتحدة ومصر من خلال العمل مع المصريين مباشرة لتسوية المشكلة المصرية الانجليزية.

أما خطوات التحرك التى اقترحتها الخارجية الأميريكية فتتلخص فى الآتى:

- أن تعترف بالملك فاروق ملكا على السودان فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين فى موعد مبكر.

- أن تساعد فى تطوير القوات المسلحة المصرية من خلال بعثات تدريب ومعدات رمزية فى إطار برنامج ملائم يتفق عليه فى مقابل قبول مصر بتأجيل المباحثات التفصيلية عن كل مراحل مشكلة السودان فى الوقت الراهن مع المملكة المتحدة.

- أن تبدأ مفاوضات القاعدة بغية التوصل إلى اتفاق حول إحلال فنيين معظمهم بريطانيين وقلة منهم أميريكيين محل القوات البريطانية وحول خطة دفاع مصرى إنجليزى مشترك والاشتراك - دون التزام - فى المباحثات الخاصة بدفاع الشرق الأوسط.

وتحدد الخارجية الأميريكية إطار مباحثات السودان بتناول الوضع المؤقت للسودان قبل تقرير المصير - التطور الدستورى للسودان - حقوق المياه - واستعداد الولايات المتحدة للاشتراك فى المباحثات. وتؤكد الخارجية الأميريكية أن تعاون الولايات المتحدة مع مصر لن يتحقق إلا إذا قبلت مصر حقائق معينة وقبلت كذلك المسئوليات الواقعة عليها بحكم موقعها الاستراتيجى فى شرقى المتوسط[٢]. وتقديرات الخارجية الأميريكية ان أتباع هذا المنهج أو هذا الاتجاه يحقق للسياسة الأميريكية عدة مزايا تتمثل فى إزالة مشكلة السودان بوصفها عقبة كؤود للمفاوضات حول القاعدة، واحتمال التوصل إلى تسوية مبكرة لقاعدة السويس، واشتراك مصر فى مباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، واحتمال أن يؤدى ذلك إلى الاشتراك فى المنظمة (منظمة

---

(١) انظر المنهج الجديد المقترح للمسألة المصرية الانجليزية الذى اعدته وزارة الخارجية الأميريكية.

Secret, security in formation, dept. of state, Assistant secretary, July 21, 1952 to the secretary via MR Matthewsm from NEA MR Byroade, Sub. Anglo- Egyptian Problem proposed new approach 774. 00/ 7-21/52.

2 - Ibid, idem.

الدفاع الميدو .M.E.D.O)* وفتح الباب لمشاركة عربية عامة فى الميدو .M.E.D.O وتدعيم مكانة الولايات المتحدة فى مصر وخلق علاقات عمل أوثق مع المملكة المتحدة[١].

وفى مرحلة مبكرة من قيام الثورة، وخلال أقل من شهرين كانت السياسة الأميريكية قد بدأت تنشط فى المشاورات الأميريكية البريطانية أم الأميريكية المصرية حول مستقبل القاعدة العسكرية فى قناة السويس واشتراك مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط.

أوفدت الخارجية الأميريكية مدير إدارة الشرق الأدنى (ويلز ستابلر Wells Stabler) لمقابلة الجنرال «برايان روبرتسون» قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط فى فايد فى ١١ سبتمبر ١٩٥٢ لبحث مستقبل القاعدة البريطانية فى مصر وأكد القائد البريطانى أن القاعدة توقفت عن أداء وظيفتها بعد إلغاء المعاهدة وأنه لا جدوى ولا فائدة منها دون تعاون مع مصر وأنه شخصيا يرى إمكانية صيانة القاعدة بعدد قليل من القوات الإدارية يقل عن خمسة آلاف. وأيد«برايان روبرتسون Brian Robertson) موقف الولايات المتحدة من تشجيع حكومة نجيب وضرورة انتهاج سياسة واقعية والتعامل مع القوة المؤثرة فى مصر، وبالنسبة لمسألة الدفاع عن الشرق الأوسط دعا القائد البريطانى إلى توثيق التعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الإستراتيجية الخاصة بالدفاع عن الشرق الأدنى.[٢]، واستمرت المشاورات بين سفيرى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى القاهرة لاعداد تقييم مشترك عن الأوضاع فى مصر انتهى إلى وجوب تأييد حكومة محمد نجيب من جانب لندن وواشنطن لتشجيع تطور الاتجاهات المعتدلة فى سياسة مصر الخارجية[٣] بهدف بدء الحوار بين مصر وبريطانيا وبدور نشيط من الولايات المتحدة لتحقيق تسوية لمسألة السودان أولا ثم مسألة قاعدة السويس.

وبالتوازى مع هذه المشاورات البريطانية الأميريكية، كانت تجرى اتصالات على مستوى بعض رجال الثورة وأعضاء السفارة الأميريكية حول الدور الأميريكى فى المساعدة مع بريطانيا لتحقيق الدفاع عن الشرق الأوسط بعد الجلاء[٤] بالتأكيد على مسئولية الولايات المتحدة كأقوى شريك لارغام بريطانيا على اتباع سياسة ذكية مع مصر حتى تشترك مصر مع الولايات المتحدة كشريك نشط وفعال فى ترتيبات الدفاع بعد جلاء البريطانيين.

على أن أهم اتصال فى إطار المشاورات الأميريكية المصرية خلال هذه الفترة تلك المبادرة التى أخذها محمد نجيب تجاه السفارة الأميريكية فى رسالته إلى كافرى فى ١٨ سبتمبر يعرض فيها تقديم (التزامات سرية) تتصل بالأهداف الخاصة بالإنضمام إلى منظمة الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية وإقتصادية، وكانت رسالة نجيب تؤكد وقوف العسكريين المصريين تماما فى صف الولايات المتحدة ومعارضتهم للشيوعية وأنهم يحتاجون لامدادات عسكرية ومعونة مالية من الولايات المتحدة مقابل استعدادهم لتقديم التزامات سرية محددة بالنسبة للأهداف بعيدة المدى بما فى ذلك تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) أو الإشتراك مع الولايات المتحدة[٥] واستفسرت الرسالة تحديدا عن نوع الالتزامات السرية التى تريدها الولايات المتحدة من نجيب.

(*) الاسم الكامل هو : Middle East Defence Organization

1 - Ibid, idem.
2 - Incoming telegram, Dept. od state, secret, from Cairo to secretary of state no. 681, Sept. 21, 1952, 774. 00/21-9-52.
3 - Incoming telegram, Dept. of state, from Cairo, to secrestary ofd state no. 734 sept 19, 1952, 774. 00/ 9-19-52.

(٤) مقابلة عبد المنعم أمين مع مستشار السفارة الأميريكية :

Foregin service despatch, secret, no.598 from Cairo, ro dept. of state Oct. 3,1952, 611 - 73110 - 352.

(٥) انظر نص الرسالة فى برقية السفارة الأميريكية رقم ٧٣٠ فى ١٨ / ٩ / ١٩٥٢ :

Incoming telegram, dept. of state, secret. from Cairo, to secretary of stste no. 730, sept. 18, 1952, 774. 00 / 9 - 1852.

5 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Dorft reply to Naguib's approach, Secret, 774. 00/ 9- 1852.

ويؤكد كافرى فى برقيته للخارجية الأميريكية أن الهدف النهائى كان واضحا أثناء الاتصال معه بأنه تحقيق منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط كإطار أوسع للعلاقة المصرية الأميريكية.

ورسالة نجيب إلى كافرى واضحة لالبس فيها وهى عرض علاقة وثيقة تقوم على الإنحياز إلى الولايات المتحدة خارجيا ومحاربة الشيوعية داخليا ثم تقديم إلتزامات سرية عن الاهداف النهائية للحركة بالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل معونة عسكرية واقتصادية.

وقد بحث الموضوع بين وزير الخارجية «دين اتشيسون Dean Acheson» ومدير الأمن المتبادل ونائب وزير الدفاع الأميريكى ،وذلك لتقييم الموقف وإعداد الرد على رسالة نجيب الذى أرسل فعلا إلى القاهرة[1]. وقد وافقت الخارجية الأميريكية على أن تقديم الدعم المادى والمعنوى* لنظام الحكم الجديد فى مصر هو خير السياسات المؤدية نحو تحقيق أهداف الولايات المتحدة والغرب بالنسبة لمصر والتقريب الوثيق بين مصالح مصر والغرب وبصفة خاصة:

١ ـ إشتراك مصر فى التخطيط للدفاع المشترك عن الشرق الأوسط

٢ ـ تسوية الخلاف المصرى الانجليزى.

٣ ـ السلام مع إسرائيل.

وقدرت الخارجية ضرورة عدم الابطاء فى تقديم الدعم المؤثر والفعال وأنها على استعداد لقبول الالتزامات أو التاكيدات السرية كأساس مقبول لسياسة التعاون والدعم المادى وتفضل أن تكون الالتزامات فى شكل صيغة كتابية مع الاستعداد لبحث التزامات شفوية، وتقترح الخارجية أن يكون الرد على رسالة نجيب فى ضوء هذه التطبيقات على الأساس التالى:

تعاطف الحكومة الأميريكية مع رسالة نجيب وتبادل مصر الرغبة فى التعاون مع تحديد طبيعة هذاالتعاون ونطاقه.

وبالنسبة لاستعداد مصر تقديم التزامات سرية طلبت الخارجية الأميريكية أن تدرس مصر إمكانيات الإشتراك مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول العالم الحر فى التخطيط للدفاع المشترك عن المنطقة. وفى هذا الإطار طرحت الخارجية فى ردها على رسالة نجيب أهمية المسألة المصرية الإنجليزية لارتباطها الوثيق بالدفاع عن الشرق الأوسط.

وبالنسبة لتزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة، فقد أوضحت الخارجية ـ فى رسالتها إلى كافرى لإبلاغها لنجيب ـ أن تقديم هذه الاسلحة قبل السلام مع اسرائيل سوف يثير مشكلات صعبة وتعبر الخارجية عن أملها فى أن يتمكن النظام من إصدار بيان عام عن نواياه غير العدوانية[2].

---

1 - From Dean Acheson to the president, Sept. 30, 1952, Darft reply to Naguib is approach, Secret, 774. 00/ 9- 1852.

وقد أرسلت برقية من وزارة الخارجية إلى القاهرة برقم ٦٧٨ فى ٢٧/ ٩/ ١٩٥٢:

Outging relegam, Dept. Of State, secret, sent to Amembassy, Cairo, priority, 774. 00/ 9-18-52.

(*) لعل المقصود بالدعم المعنوى هو تكثيف الاتصالات مع رجال الثورة ومساندتهم فى مفاوضاتهم مع الجانب البريطانى.

2 - Ibid.

وانظر تعقيب كافرى على تعليمات الخارجية المرسلة إليه فى ٣٠ سبتمبر للرد على رسالة نجيب فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢:

Incoming telegram. Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 834, Oct. 2, 1952, 774. 00/ 10252.

والتقييم الشامل من الخارجية الأميريكية لرسالة نجيب ومقترحاتها التفصيلية التى تدور فى ثلاثة إتجاهات موضوع الدفاع عن الشرق الأوسط - تسوية النزاع المصرى الإنجليزى - تحقيق السلام مع اسرائيل، يمثل موقفا ايجابيا يمهد لفتح صفحة جديدة من التعامل بين السياسة الخارجية الأميريكية وبين نظام الحكم الجديد فى مصر، وقد اهتم كافرى بالتعقيب على هذا التقييم الإيجابى من الخارجية لرسالة نجيب وأكد فى برقية له أن الهدف النهائى كان قبل الثورة ولا يزال التوصل إلى اتفاق حول تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد أكد هذه المعانى (بايرود) مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية فى اجتماعه مع السفير المصرى فى واشنطن كامل عبد الرحيم حين أوضح (بايرود) أن هناك مكان على الدوام لاشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة تأمل أن تجد مصر طريقها واضحا للانضمام مع الدول الأخرى فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأدنى.

وكانت الملاحظة الوحيدة للسفير المصرى هى عدم ربط المعونة الأميريكية المطلوبة لمصر بشرط الاشتراك فى (الميدو) وحث الحكومة الأميريكية على عدم الضغط على حكومة نجيب للتعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط إلى أن تستقر داخليا[١]، وقد أثار الملحق العسكرى المصرى[٢] مع الخارجية الأميريكية موضوع ربط المعونة العسكرية المطلوبة لمصر بالإلتزامات الشفوية من نجيب على أساس أن تكون الاستجابة لاحتياجات مصر الفورية غير مرتبطة بتقديم هذه الالتزامات التى ذهبت إلى مدى بعيد خاصة ما يتصل بالمسألة الانجليزية المصرية.

فاتصالات السفير المصرى مع وزارة الخارجية لتوضيح موضوع الربط بين الاشتراك فى منظمة (الميدو) وتقيم المعونة لمصر زادتها ايضاحا اتصالات الملحق العسكرى المصرى التى اكدت نفس التقديرات لدى الخارجية الأميريكية.

إلى جانب الاتصالات الأميريكية المصرية بين نجيب وايزنهاور عن طريق السفارة الأميريكية فى القاهرة ثم اتصالات السفارة المصرية فى واشنطن مع وزارة الخارجية الأميريكية كان كافرى واعضاء السفارة الأميريكية يقومون بمشاورات وتقييم مستفيض مع الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا حول اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو).

فقد عقد عبد الناصر وعامر عبد المنعم أمين مع مستشار السفارة الأميريكية لبحث التعاون المصرى الأميريكى فى ضوء الرد الذى وصل كافرى ردا على رسالة نجيب وأوضح المستشار الأميريكى أن الولايات المتحدة على استعداد للدخول فورا فى مباحثات مع نجيب وأنها تتوقع أن يكون لها (عائد مشرف) honourable return لأى استثمار لها فى مصر وأوضح الضباط بدورهم استعدادهم للنظر بشكل إيجابى فى دخول مصر فى نوع من المنظمة الدفاعية عن الشرق الأوسط مقابل الجلاء البريطانى عن قاعدة القناة[٣] والإستعداد لتأييد عقد اتفاقية

---

(١) انظر حديث السفير المصرى:

Secret, dept. Of state, Memo of conversation oct. 2, 1952, General discussion on the current Egyptian situation

(٢) وهو اللواء عبد الحميد غالب، انظر:

Outgoing telegram, Dpt. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 826, Oct. 10, 1952, 774. 00/ 10-10-52.

(٣) نص محضر المقابلة فى:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 886, Oct. 8, 1952, 661.74./10-825.

سرية يتزامن فيها انسحاب بريطانيا من منطقة القناة مع دخول مصر منظمة (الميدو) وكان تقدير السفارة فى ضوء مباحثاتها مع الضباط أن تحقيق أى تقدم يحتاج لتوافر ثلاث شروط :

١ ـ إعلان بريطانيا نيتها فى الجلاء.

٢ ـ البدء الفعلى للجلاء.

٣ ـ الإنسحاب النهائى للقوات المتزامن مع دخول مصر تنظيم (الميدو) مع ترك بعض القوات كفنيين.

واتفق الضباط على أنه من المفيد للطرفين فصل مباحثات السودان عن مباحثات الجلاء عن قناة السويس.

وواضح أن مشاورات الضباط أعضاء اللجنة العسكرية العليا (عبد المنعم أمين وجمال عبد الناصر وعامر) مع المستشار الأميريكى تطرقت إلى أبعاد هامة فى تحديد اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو تسوية النزاع المصرى الإنجليزى فى ظل حكم الثورة وهى: ربط الجلاء البريطانى بالإستعداد لبحث الدخول فى ترتيبات دفاعية عن الشرق الأوسط مع التعجيل بالتوصل لنتائج سريعة للمفاوضات وفصل مفاوضات السودان عن مفاوضات القاعدة.

فى ضوء هذه المشاورات الأميريكية البريطانية والأميريكية المصرية وفى ضوء رسالة نجيب فى ١٨/٩/ ١٩٥٢ والرد عليها من الخارجية الأميريكية ولقاءات أعضاء اللجنة العسكرية العليا مع السفارة الأميريكية فى القاهرة بلورت الخارجية الأميريكية تقديراتها للموقف الأميريكى من احتمالات انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وعلاقة ذلك بمفاوضات الجلاء عن قاعدة السويس.

وتذكر تقديرات الخارجية فى مطلع عام ١٩٥٣ انه من المستحيل أن تتوقع إشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أو إصدار بيان علنى بالموافقة على مثل هذا الاشتراك قبيل إبرام تسوية عامة بما فيها أسس متفق عليها حول الجلاء المرحلى للقوات البريطانية.

وتقدر الخارجية أنه ربما كانت أقصى تنازلات يقدمها المصريون هى «الموافقة على التصريح علنا بالإستعداد للتعاون فى الدفاع عن الشرق الأوسط وقت إعلان البريطانيين لنواياهم فى الجلاء، وإن كان من الممكن قبول إتفاق سرى للإدلاء بمثل هذا التصريح خلال فترة معقولة من بدء الجلاء المرحلى، وبالنسبة للوقت الذى سوف يستغرقه الجلاء فإنه سوف يتيح الوقت للتدليل عمليا على تعاون مصر قبل استكمال إنسحاب بريطانيا[١].

وبذلك تربط الولايات المتحدة فى تقديراتها العامة بين اتفاقية الدفاع عن الشرق الأوسط والجلاء المرحلى للبريطانيين عن مصر، وتفضل إجراء مباحثات إستطلاعية مع مصر حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قبل تقديم أى مقترحات مكتوبة.

ثالثا: الجهود الأميريكية لتسوية مسألة السودان:

كانت الإدارة الأمريكية خلال الشهور الأولى، بل الاسابيع الأولى لثورة يوليو حريصة على تحديد إطار عملها وتقديراتها تجاه تسوية النزاع المصرى الانجليزى بشقيه السودان وقاعدة السويس من خلال عملية

---

(١) ارسلت نصوص تقديرات الخارجية الأميريكية إلى سفارتيها فى كل من لندن والقاهرة فى ٢ يناير ١٩٥٣:
Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, London no. 43. 77, rptd. info. Amembassy, Cairo 1319, Jan. 2, 1953, 774.5/1-153.

المشاورات الواسعة التى استغرقها البحث فيما سبق، بل إنها كانت حريصة حتى عشية ثورة يوليو على أن تحدد لنفسها منهجا جديدا تجاه مشكلة السودان بصفة خاصة التى اعتبرتها عقبة كؤود اساسية أمام التفاوض حول الترتيبات المقبلة لقاعدة قناة السويس.

لذلك كانت عملية وضع التقديرات واستخلاص النتائج حول تسوية مشكلة السودان تتم من خلال مشاورات وإتصالات بين السفارة الأميريكية من ناحية ومع المسؤولين المصريين من ضباط الحكم الجديد. وفى هذا الاطار أجرى مديرا إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية «ستابلر Wells Stabler» أثناء وجوده فى مصر للتشاور مع القائد البريطانى «روبرتسون» حول قاعدة السويس - أجرى مشاورات هو وسكرتير أول السفارة الأميريكية «سباركز Sparks» مع حسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى - والذى كان يعمل مع القوات المصرية فى السودان*. ويعطى كافرى السفير الأميريكى أهمية خاصة لآراء حسين ذو الفقار صبرى لعلاقته الوثيقة برجال الثورة، وقد تبلورت نقاط الحديث حول احتمالات التسوية فى السودان، واستخلصت منها السفارة الأميريكية أن نظرة نظام الحكم الجديد فى مصر تميل إلى الإعتدال فى موضوع السودان على أساس أن مصر لا تخشى استقلال السودان لتأكدها أن السودان سوف يتجه إلى مصر بطبيعة الحال(١).

وفى نفس الوقت كانت التقديرات الأميريكية للموقفين المصرى والبريطانى تشير أولا بالنسبة للبريطانيين إلى أنهم غير متلهفين على بدء مباحثات (الميدو) أو القاعدة (قاعدة السويس) مع مصر حيث يريدون أولا الانتهاء من مسألة السودان قبل تناول مشكلة السويس التى سوف تكون بطبيعة الحال جزء من مفاوضات الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو)(٢).

كما كانت تقديرات الخارجية الأميريكية لمواقف حكومة محمد نجيب أنها ترفض المقترحات البريطانية التى تدعو لانشاء حكومة سودانية مستقلة، وإصرارها على أن تكون اللجنة الإنتقالية التى سوف تنشأ لمساعدة الحاكم العام ذات سلطات حقيقية لا مجرد جهاز استشارى، كذلك دعوة الحكومة المصرية لإنشاء اللجنة قبل الإنتخابات وبالتزامن مع إعلان دستور السودان(٣)، بينما يصر البريطانيون - فى تقدير الخارجية الأميريكية - على أن يكون للحاكم العام سلطات خاصة لا تخضع لقيود اللجنة الاستشارية بهدف حماية مصالح السكان غير المسلمين فى جنوب السودان، وذلك فى مواجهة إصرار حكومة نجيب على سلطات إلزامية للجنة الاستشارية(٤)

---

(١) اشار حسين ذو الفقار صبرى فى حديثه إلى اعتراضات مصر على المقترحات البريطانية التى تعطى صلاحيات كثيرة للحاكم العام من خلال سلطاته البالغ فيها التى تتضمن قرارات مؤثرة على مستقبل السودان، من السيطرة على الادارة المدنية لحماية المواطنين البريطانيين والإبطاء فى عملية السودنة وممارسة سلطات ادارية ذات مضامين تشريعية خاصة فى مناطق الجنوب، ولكن دون اعتراض على مبدأ استقلال السودان - انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of state no. 736, Sept. 19, 1952, 774.00/ 9 /1952.

وانظر ايضا حسين ذو الفقار صبرى: ثورة يوليو واتفاقية السودان مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٢، ص ٥٤ - ٦٠.

(*) ذهب حسين ذو الفقار صبرى إلى السودان عام ١٩٤٩ ضابطا بالقوات المصرية بالخرطوم وكان رئيسا لاركان حرب رئاسة القوات المصرية وقت قيام الثورة المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) انظر تحليل إدارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية فى نوفمبر ١٩٥٢:

Secret, Office Memo, to NE, MR HART from Ne MR ORTIS, Sub. Weekly summary of events, Egypt& the Sudan Nov. 12-17-1952.

(٣) مذكرة إدارة الشرق الادنى بالخارجية الأميريكية:

Secret, Office Memo, 25 Nof. 1952, sub. Weekly summary of events Nov. 17-24 Nov. 1952.

4 - Secret, office Memo; Nov. 25 to Dec. 2-1952.774 . 112 - 2 - 52.

ومع ذلك فإن الخارجية الأميريكية كانت ترى أن المصريين فى اتصالاتهم بالسودانيين قد مهدوا الطريق لحل وسط حول مسألة جنوب السودان[١].

وبعد الاستقراء الأميريكى لمواقف البريطانيين والمصريين حول جوانب مسألة السودان انتقلت السياسة الأميريكية الى تكثيف مشاوراتها مع المصريين من رجال الثورة فأجرت مباحثات بين «روبرت ماكلنتوك» القائم بالاعمال الأميريكى بالسفارة بالقاهرة مع جمال عبد الناصر وعبد المنعم أمين وعبد الحكيم عامر فى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٢ وذلك قبل مغادرته إلى لندن للحاق «بهنرى بايرود» مساعد وزير الخارجية الأميريكى للشرق الأدنى[٢] لاستكمال المشاورات الأميريكية البريطانية حول موضوع الدفاع بالكامل.

فى هذه المشاورات، كان التقدير الأميريكى وجود (إحساس بعدم الثقة) لدى الضباط المصريين من الدوافع البريطانية لإعطائها أهمية خاصة لمسألة الجنوب واحتمال تحريض سكان الجنوب لاختيار الإنفصال والإنضمام للمستعمرات البريطانية المجاورة، وكان دور مستشار السفارة اقناع الضباط بجدية البريطانيين فى التوصل إلى اتفاق حول السودان وحثهم على الإستمرار فى المفاوضات حيث أنهم على وشك تحقيق هدفهم الاستراتيجى وهو الانسحاب البريطانى من السودان. واستطاع «روبرت ماكلنتوك» - كما يقول فى برقيته - إقناع الضباط المصريين بإمكانية الاتفاق حول السلطات الاستثنائية للحاكم العام وتسوية موضوع السودنة.وأكد ماكلنتوك للضباط عبد الناصر وعامر وأمين أن البريطانيين أبدوا الاستعداد لتقديم ضمانات رسمية عن وحدة السودان فى الإتفاقية التى تم التوصل إليها مع مصر، بل واقترح إمكانية التوصل لاتفاق سرى يلحق بالإتفاقيات المنشورة أو ربما خطاب من رئيس وزراء بريطانيا إلى رئيس وزراء مصر لتبديد مخاوف المصريين بأن بريطانيا لن تشجع الجنوب على الانفصال[٣].

وقدرت الخارجية الأميريكية فى مطلع عام ١٩٥٣ - فى ضوء اتصالاتها مع البريطانيين والمصريين - أن المفاوضات المصرية الإنجليزية قد وصلت إلى مرحلة دقيقة وتواجه صعوبتين، موضوع جنوب السودان الذى يوليه البريطانيون أهمية خاصة، والموضوع الثانى الذى تدور حوله الخلافات اختصاصات الحاكم العام برفض التشريعات السودانية التى قد يراها ضارة بمصالح سكان الجنوب، ويعارض المصريون هذا الفيتو للحاكم العام[٤].

ولم تكن السياسة الخارجية الأميريكية لتترك المفاوضات تنهار أو تصاب بالشلل بعد أن وصلت إلى هذه المرحلة الدقيقة وبعد أن كثفت من اتصالاتها مع رجال الثورة فى القاهرة واستطاعت التعرف على نقاط الاختلاف بين المصريين والبريطانيين فكانت مباحثات لندن بين «بايرود» و«بوكر» Bowker وكيل الخارجية البريطانية*

---

1 -Foreign service desp. no. 1080, Dec. 8,1952, from Cairo to dept. of state, 774.00/12-652.

(٢) صرح «هنرى بايرود» ان الحكومة المصرية قد تحركت للتوصل إلى اتفاق مع السودانيين والمملكة المتحدة حول مستقبل السودان وأن هناك اسباب تدعو للامل لتسوية هذه المسألة وأن هذا النظام يستحق دعم الدول الغربية - انظر :

U.S.Dept. of state. Bulletin Dec. 15, 1952, vol XXVII no. 703 pp. 931-935.

وكان ذلك فى محاضرة القاها «هنرى بايرود» امام مجلس العلاقات الخارجية فى شيكاغو فى ٢ ديسمبر ١٩٥٢ قبل سفره إلى لندن.

3- Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary od state no. 1528 Dec. 29, 1952, 774./ 5/12-2952.

(٤) مذكرةادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية، بنفس الملف:

Secret, office Memo, to NE MR DORSEY from MR ORTIZ, Jan. 6, 1953.

(*) هو سير «ريجالند بوكر» Sir Reginald Bowker

مخصصة لاستعراض تفاصيل وبنود الاتفاق المصرى الانجليزى وصياغة بنود الإتفاقية والتشاور حوله، وقد شرح «بايرود» للخارجية البريطانية أن الولايات المتحدة تولى أعظم الإهتمام لإنجاز تسوية مبكرة لمشكلة السودان، وعن أمله أن تمارس المملكة المتحدة كل ما فى وسعها للتوصل إلى اتفاق، ويقول «بايرود»: لقد أوضحت الأثر المدمر على كافة خططنا فى مصر والشرق الأوسط لو انتهت مفاوضات السودان بالفشل[1]،وفى نفس الوقت طلب «بوكر» من مساعد وزير الخارجية الأميريكية أن يقوم كافرى السفير الأميريكى فى القاهرة بالمساعدة فى إقناع المصريين بالموقف البريطانى الخاص بوحدة السودان. فالجانبان الأميريكى والبريطانى حريصان على التوصل لتسوية مبكرة والجانب البريطانى يطلب مساعدة السفارة الأميريكية فى اقناع المصريين[2].

واستطاعت الخارجية الأميريكية باتصالات «بايرود» فى لندن واتصالات «كافرى» مع الأعضاء الضباط فى المباحثات الأميريكية المصرية أن تقترب من تسوية مسألة السودان، فقد قررت فى مطلع فبراير ١٩٥٣ أن التسوية قد أصبحت وشيكة خلال الأسبوع ما بين ٤ إلى ١٠ فبراير وذلك على أساس أن البريطانيين قدقبلوا بالخطة المصرية للسودنة للإدارة السودانية وصياغة سلطات الحاكم العام على نحو يحول دون ذكر اسم جنوب السودان بالاضافة إلى موافقة بريطانيا على جعل ممارسة الحاكم العام لسلطاته تخضع لموافقة اللجنة، وكان تقدير الخارجية الأميريكية أن المصريين سوف يقبلون الإتفاق [3] لرغبتهم فى التوصل إليه باسرع ما يمكن[4].

وفى الثانى عشر من فبراير أمكن التوصل إلى تسوية للمسألة السودانية، والواقع أنه لم يكن هناك شك - كما يقول «ويلتون وين» Wilton Wynn «أن وجود «جيفرسون كافرى» عميد الدبلوماسين الأميريكيين قد اتاح مساعدة هائلة فى مفاوضات السودان. بل أنه قد الح إلى تقديم معونة أميريكية ضخمة لوتم التوصل إلى اتفاق»[5].

واعتبرت هذه الاتفاقية - بالنسبة لبريطانيا والغرب - قد حققت ازالة عقبة اساسية - من وجهة النظر الأميريكية - أمام اشتراك مصر فى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط، وأنه إذا أعقبتها - كما يبدو - إتفاقية حول جلاء القوات البريطانية من منطقة قناة السويس فإن هذا الإشتراك يصبح إمكانية محتملة[6] وذلك بفضل تشجيع الولايات المتحدة التى ساعدت على استمرار مفاوضات السودان بما أدى إلى اتفاق حول تحديد

---

(١) حدد وكيل الخارجية البريطانية «لبايرود» نقاط الاختلاف المتبقية التى طلب مساعدة السفير الأميريكى مع المصريين لقبولها وتسويتها: السلطات المستبقاه للحاكم العام فى الجنوب، والسلطات الدستورية الاستثنائية للحاكم العام، موضوع السودنة، وقد نقل «بايرود» هذه التفاصيل إلى السفارة الأميريكية فى مصر - انظر:

Incoming telegram, Dept. of state, secret from London to secretary of state no. 3739 Jan, 8, 1953 rptd info. Cairo, 198, from Byroade 774.5/ MSP/ 1-853 RG 59 Box 4023.

2 - Ibid.

3- Office Memo, weekly summary of events Feb. 4-10-1953, 774.00/ 2-1053.

4- Office Memo, weekly summary of events Egypt & the sudan Feb. 12-17, 1053.

وانظر كذلك حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ٩٤-٩٥.

(٥) ترجع أهمية وصف «ويلتون وين» إلى أنه كان مديرا لمكتب مجلة النابم الأميريكية فى القاهرة فى ذلك الوقت: انظر:

Wynn, wilton, Nasser of Egypt 1959 (Arlington Books, Cambridge)p. 91.

6- Nolte, Richard, op. cit. p. 62.

مستقبل السودان وكذلك بفضل الدور النشط فى تشجيع المباحثات الدبلوماسية[١] مما كان موضع تقدير مجلس النواب الذى أشاد بجهوده فى التوفيق بين مصر وبريطانيا بمساعيه الحميدة[٢].

وفى الخارجية الأميريكية بعث «دالاس» برسائل إلى وزير الخارجية المصرى«محمود فوزى» والى «انطونى ايدن» وزير الخارجية البريطانى بمناسبة التوصل إلى اتفاق حول السودان بين الحكومتين[٣] وبينما اشار«دالاس» فى رسالته إلى «فوزى» إلى أن الحل الودى للمسألة يستهدف تحقيق جو من التفاهم المتبادل والثقة فى الشرق الأدنى كما يحقق منافع لكافة دول العالم «نجده فى رسالته إلى «ايدن» أكثر تحديدا حيث يشير «إلى أن هذا الاتفاق الودى سوف يكون الخطوة الأولى نحو إنشاء المزيد من الإرتباطات المثمرة فى منطقة ذات أهمية كبرى لأمن العالم الحر»[٤] ملمحا بذلك إلى الإرتباط بين مفاوضات السويس اللاحقة وبين فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، أى حل المشكلة المصرية الانجليزية فى شقها الثانى بالنسبة لقاعدة قناة السويس لا فى إطار ثنائى بل فى إطار الدفاع والأمن الاقليمى للشرق الأوسط ككل.

أما نجيب فقد وصف إتفاقية السودان فى كتابه «قدر مصر» Egypt's Desting بأنه يمثل صفحة جديدة فى علاقات مصر وبريطانيا والولايات المتحدة التى استطاعت استخدام نفوذها بشكل أكثر فعالية لاقناع البريطانيين بالتفاوض مع مصر على أساس المساواة وأن هذه النتيجة الطيبة ساعدت فى إقناع الولايات المتحدة لبريطانيا باستئناف المفاوضات لسحب قواتها من منطقة السويس[٥].

وإذا كانت برقيتا «دالاس» إلى فوزى و«إيدن» تعطيان مؤشرا جيدا لنوع رد الفعل لدى الخارجية الأميريكية للتوصل إلى الإتفاق فلاشك أن الوثائق السرية للخارجية فى تلك الأيام تشير إلى نوع تقديراتها وتوقعاتها المستقبلية بعد التوصل لمثل هذا الاتفاق. ففى أعقاب الإتفاق قدرت الخارجية الأميريكية نتائج التوصل لاتفاق مصرى إنجليزى حول السودان بأنه يفتح الطريق لمباحثات الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة

1- Stebbins, Richard, the U.S. in World affairs, 1953, (Harper& Brothers N.Y) pp. 294-295.

2- Congressional Record, House of Representatives Feb. 1953, p. 1114.

3- U.S. Dept. of state, Bulletin vol XXVIII, no. 713 Feb. 23, 1953 p. 305.

كما أذيعت الرسالتان فى نشرة صحفية رقم ٨٩ فى ١٤ فبراير ١٩٥٣.

4 - Ibid, idem.

5 - Naguib, M.Egypt Destiny, London, 1955 p. 244-249.

كما روى نجيب أنه هو الذى ترأس المباحثات التى كانت قد بدأت فى ٢٠ نوفمبر ١٩٥٣ وضمت صلاح سالم وحسين ذو الفقار صبرى والدكتور محمود فوزى والدكتور حامد سلطان، وأن الوفد البريطانى كان يضم سير رالف ستيفنسون السفير البريطانى بالقاهرة ومستر كرزويل الوزير المفوض البريطانى ومستر «باورز» سكرتير اول السفارة البريطانية، ويحلل نجيب دوره فى الاتفاقية بانه قد جرؤ على إعلان موافقته على مبدأ تقرير المصير مخالفا الخط الذى أصر عليه السياسيون قبل الحركة وأنه قد حاصر الانجليز بأسلوبهم. انظر محمد نجيب «كلمتى للتاريخ» ، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣ - ١١٤.

وحسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق والذى يردد نفس المعانى التى أوردها نجيب حين يقول «فإذا كانت الادارة البريطانية تمنى السودان بحقهم فى تقرير المصير، فان مصر لا تمانع بل أنها تستحث ذلك بشرط أن يتم فى حرية تامة، حسين ذو الفقار صبرى، المرجع السابق، ص ٦٦.

السويس وبالتالى لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط[١] وإن كانت مصر فى تقدير الخارجية الأميريكية قد بدت بالغة القلق لبدء المفاوضات المؤدية إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس إلا أن البريطانيين يتحركون فى بطء فى هذا الإتجاه[٢].

ويحدد «دالاس» موقف الحكومة الأميريكية من مصر فى هذه المرحلة بعد التوصل لاتفاقية السودان فى برقية تفصيلية للسفير كافرى فى القاهرة فى ١٧ فبراير يقول فيها: «يجب أن نتذكر أن المصلحة الحيوية للولايات المتحدة تكمن فى المفاوضات المقبلة الباقية حول مشكلة القاعدة وفى الترتيبات الدفاعية حيث أن هذه الترتيبات تؤثر فى مصالحنا الأمنية وفى المصالح البريطانية». ويحدد «دالاس» سياسة الولايات المتحدة المقبلة بشكل صريح - فى ضوء اختلاف الرؤية بين بريطانيا والولايات المتحدة - حول التعامل مع حكومة نجيب بأن الولايات المتحدة تتحرك حاليا نحو الأمام بمفردها لاقتناعها أن سياستها هى خير السبل وأحكمها، وأن هذه السياسة سوف تتأثر لو اهتزت ثقتها فى حكومة نجيب.

لقد حث «دالاس» السفير الأميريكى فى القاهرة على بذل كل جهد للحفاظ على إتفاقية السودان كجزء من حل المشكلات بين مصر والمملكة المتحدة إذ أن المفاوضات حول السودان وقناة السويس - فى نظر الولايات المتحدة عملية متكاملة ومتصلة تخدم هدف واحد هو المصالح الأمنية للولايات المتحدة وهى الترتيبات الدفاعية الخاصة بالشرق الأوسط، ومن ثم كان اختيار الحكومة الأميريكية للوقوف إلى جانب حكومة نجيب كأنسب وأصلح سياسة لها[٣].

أما «كافرى» الذى لعب دورا هاما فى المفاوضات للتوصل إلى هذه الاتفاقية فقد بعث بدوره بتقديراته بعد توقيع الإتفاق ولكن وصفت هذه التقديرات بأنها كانت واقعية وعملية فى مضمونها ونظرتها للمستقبل وتقديم النصح والمشورة للحكومة الأميريكية من حيث استثمار تحسن الجو الناتج عن الاتفاقية، ويحذر «كافرى» أنه مع أن شعبية الولايات المتحدة وهيبتها فى مصر لازالت عالية فإن الولايات المتحدة تعرض كل نفوذها وشعبيتها

---

(١) تحليل ادارة الشرق الادنى لنتائج اتفاق السودان، انظر:

Office Memo, Secret, Feb. 17, 1953 To NE MR Dorsey from NE MR ORTIZ sub. Weekly summary of events, Egypt, the Sadan Feb. 11-17, 1953.

(٢) مذكرة إدارة الشرق الادنى:

Office Memo, Secret, Feb. 24, 1953. Weekly Summary of events, Egypt & the SUdan, Feb. 18-24, 1953 774.00/2-2453.

(٣) برقية دالاس إلى كافرى، انظر:

Outgoing telegram, Dept. of state, secret, sent to Amembassy, Cairo, 1952 rptd info. Amembassy London, 5475 Fe. 17,1953, RG 59 Box 4023.

التى اكتسبتها خلال عامين للانهيار لعدم تقديم مساعدات عسكرية وفنية لمصر بعد أن اشبعتها مديحا ولم تقدم شيئا حتى الآن.. ويقول «كافرى» إنه لو كان اتفاق السودان انتصارا للولايات المتحدة فإن المصلحة الحقيقية للولايات المتحدة هى فى الدفاع عن المنطقة (١).

الجهود الأميريكية فى المفاوضات لتسوية مسألة قاعدة قناة السويس:

كانت تقديرات الخارجية الأميريكية - كما سبق القول - أن نتائج التوصل إلى اتفاق مصرى انجليزى حول السودان سوف تفتح الطرق لمباحثات حول الجلاء البريطانى عن قاعدة قناة السويس وبالتالى لمباحثات الدفاع عن الشرق الأوسط، وذلك على حد تعبير مذكرة ادارة الشرق الأدنى فى السابع عشر من فبراير فى الموجز الاسبوعى للأحداث تعقيبا على الاتفاق وفى نفس الوقت حللت الخارجية الأميريكيةموقف مصر بعد توقيع الاتفاقية بأنها اصبحت بالغة القلق لبدء المفاوضات التى تؤدى إلى جلاء القوات البريطانية عن منطقة القناة (٢) إلى حد ارسال مذكرة إلى البريطانيين بطلب الجلاء دون شروط مما دفع دالاس إلى تحذير اتباع هذا الاسلوب مع البريطانيين ويرسل بتعليماته إلى سفيره كافرى بأن يتدخل لمنع مثل هذه التصريحات حتى لا تؤثر على مصير اتفاق السودان ذاته مؤكدا فى نفس الوقت أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية فى المفاوضات الباقية حول مشكلة القاعدة وفى الترتيبات الدفاعية (٣)، ويقوم السفير فعلا بإبلاغ هذا التحذير لكل من (محمود فوزى) يبلغه فيه أنه من الخطأ البالغ إرسال مذكرة فى الوقت الحالى لطلب الجلاء الكامل وإن كان أكد ضرورة بدء مباحثات السويس دون تأخير وينقل نفس التحذيرات إلى صلاح سالم الذى وعده بعدم الادلاء بأى تصريحات بل عدم اتخاذ أى خطوة قبل التشاور مع السفارة (٤).

المشاورات بين السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة حول مفاوضات الجلاء:

وعلى أى حال فإن مرحلة جديدة من المشاورات المصرية الأميريكية حول موضوع جلاء القوات البريطانية وعلاقته بترتيبات الدفاع قد بدأت بالفعل بعد التوصل لاتفاق السودان، وكانت اطراف هذه المشاورات السفارة الأميريكية وأعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة والإتصالات الأميريكية البريطانية من جهة أخرى حيث كانت

---

(١) انظر تعليق كافرى على الاتفاقية وتاثيرها على العلاقات المصرية الأميريكية:

Incoming telegram Dept. of state, secret, fromCairo, To secretary of state. no. 1890. 18, 53,reptd,. London 647, 774. 5/2 - 1853 RG 59 Box 4023

(٢) مذكرة ادارة الشرق الأدنى فى الموجز الاسبوعى ١٨ - ٢٤ فبراير ١٩٥٣ سبق الاشارة اليها.

(٣) برقية دالاس إلى السفارة الأميريكية فى القاهرة فى ١٧ فبراير ، سبق الاشارة إليها.

(٤) حديث صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميريكية، سبق الاشارة إليه على الصفحة السابقة..

وكذلك انظر برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة رقم ١٨٩٢ فى ١٩ فبراير عن مقابلة صلاح سالم مع ماكلينتوك McClintock مستشار السفارة الأميريكية، بنفس الملف:

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo to secretary of state no. 1892, Fep. 19 1953.

السفارة الأميريكية فى لندن تحاط علما أولا بأول بنتائج مشاورات كافرى مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وتبرق بدورها للخارجية الأميريكية بتعليقات وانطباعات الخارجية البريطانية.

وقد اتضحت فى بداية عملية المشاورات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والسفارة الأميريكية وكان صلاح سالم يمثل (اللجنة العسكرية العليا) نقطتان: «أن مصر - كما ذكر صلاح سالم - يجب أن تنضم إلى الغرب وأنها مستعدة للدخول فى ترتيبات رسمية بعد إتمام الجلاء، أما ممثل السفارة فقد أوضح أنه من الأسهل لو أن هناك تأكيدات حاسمة ولكنها سرية من نجيب والحكومة المصرية عن نيتها للدخول فى نظام الدفاع المشترك فى الشرق الأوسط (١).

وقراءة الحديث بين صلاح سالم وماكلينتوك مستشار السفارة تدل على أنه لم يكن هناك اختلاف فى الرأى بينهما بل ربما كان التباين فى رأيهما هو (التوقيت) فالموقف الأميريكى كان يرى تقديم ضمانات قوية وسرية أثناء المفاوضات أما الموقف المصرى فأساسه أن الدخول فى ترتيبات دفاعية لايتم إلا بعد إتمام الجلاء. وهنا فى الواقع كانت نقطة الخلاف الاساسية بين الموقفين الأميريكى والبريطانى حيث أن موقف الحكومة البريطانية كما يقدر السفير الأميريكى فى لندن الدريتش Aldrich هو إنها سوف تجد من المستحيل - فى الظروف الحالية - إبداء أى اشارة للجلاء مالم تقترن بترتيبات دفاعية بديلة عن القاهرة، ويضيف السفير أنه حتى التأكيدات المصرية السرية لم ترد فى حسبان الحكومة البريطانية (٢) التى ترى مقايضة الضمان البريطانى بالجلاء بالتأكيدات السرية المصرية بمعنى أن الولايات المتحدة تكتفى بضمانات قوية وسرية قبل الدخول فى مفاوضات (أى أن التوقيت هو نقطة الخلاف مع مصر) أما بريطانيا فلا ترى أى ضمانات سرية ثمنا كافيا بل تطالب بإعلان ترتيبات مرضية كبديل للدفاع عن القاعدة.

وقد أكد كافرى هذا الموقف المصرى الرافض لجعل الجلاء مرتبطا باتفاقية عامة أو اقتراح عام Package Proposal للاشتراك فى منظمة (الميدو) أو سابقا عليها وأن موقف المصريين أنه بعد الاتفاق مع بريطانيا على الجلاء، فسوف يقدمون تأكيدات (ربما ليست علنية) عن نيتهم للاشتراك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وآخرين فى التخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.

ومع تحليل السفارة الأميريكية للموقف المصرى بعد رفض الربط بين مقترحات الدفاع أو الإشتراك فى منظمة (الميدو) وبين الجلاء البريطانى عن القاعدة فهى تؤكد أن العسكريين المصريين قد أوضحوا مرارا أنهم أكثر من مستعدين لعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة لكنهم فى غاية التردد فى عقد مثل هذا الإتفاق مع

---

(١) نفس المصدر.

(٢) برقية السفير الأميريكى فى لندن إلى الخارجية الأميريكية فى واشنطن:

Incoming telegram Dept. of state, Top secret, fromLondon to secretary of state no. 4688 Feb. 20, 1953.774. 2 - 2053

(موضوع الارتباط بين الجلاء وترتيبات الدفاع والتوقيت الملائم لهذا الارتباط قبل أم بعد الجلاء أم اثناء المفاوضات) فقد نقل صلاح سالم للسفارة الأميريكية أنه بحث مع عبد الناصر الموضوعات التى اثارها مع مستشار السفارة من قبل وأن عبد الناصر ـ قد أكد له «إنه من غير الواقعى بالنسبة للمصريين طلب جلاء غير مشروط وأنهما ـ أى صلاح سالم وجمال عبد الناصر يدركان أن الجلاء لابد وأن يناقش فى إطار أوسع من مفاوضات الدفاع وإن كان المصريون لن يطالبوا بأقل من الجلاء التام» [٢]. وكان تقدير السفارة عند هذه المرحلة أن نجيب ومجلس قيادة الثورة ـ كما تسميها السفارة الأميريكية «اللجنة العسكرية العليا» فى مواضع كثيرة يواجهون موقفا صعبا حيث أن الرأى العام المصرى يتوقع إجراءً عاجلا حول موضوع الجلاء [٣]. وشاركت الخارجية الأميريكية سفيرها فى القاهرة نفس التقدير إذ اشارت إلى (النوايا الطيبة) التى تولدت فى أعقاب التوصل لتسوية مسألة السودان سرعان ما تتبدد بسبب نفاد الصبر المتزايد لبدء مفاوضات السويس[٤].

وإن كان صلاح سالم لم يكرر لكافرى أن اعضاء «اللجنة العليا» واللواء نجيب يقفون بشكل قاطع إلى جانب الولايات المتحدة ويدركون أهمية انضمام مصر لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وأن الجيش المصرى بمفرده لايستطيع الدفاع عن قناة السويس وأنهم يحتاجون لمساعدة خاصة من الولايات المتحدة [٥].

فكرة المشاركة الأميريكية فى المفاوضات المصرية البريطانية:

عند هذا الحد من المشاورات المصرية الأميريكية بين السفارة ومجلس قيادة الثورة، اتجهت الدبلوماسية الأميريكية إلى دفع المشاورات إلى الإطار الثلاثى بحيث يشمل مصر وبريطانيا بمشاركة الولايات المتحدة على أن فكرة مشاركة الولايات المتحدة فى المفاوضات رغم حماس بريطانيا لها، لم تكن امرا مقبولا أو مستساغا من مجلس قيادة الثورة لشكوك المصريين فى نوايا البريطانيين وإن كان رأى كافرى أن العمل الحقيقى يجب أن يناط به هو من وراء الستار بسبب هذه الشكوك* [٦].

---

(١) برقية كافرى الى الخارجية أول يناير ١٩٥٣

Incoming telegram, Dept. of state, Secret, fromCairo, to secretary of state no. 1548, Jan. 1 195774, 5/ 1- 53

(٢) مقابلة صلاح سالم مع مستشار السفارة الأميريكية لنقل مشاوراته مع عبد الناصر . انظر برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن ٢٣ فبراير ١٩٥٣
Incoming telegram, Dept. of state secret, from Cairo, to secretary of state no. 1917 Feb. 23, 1953, 774, 5/2 - 53.

(٣) نفس المصدر

(٤) مذكرة سرية لادارة الشرق الأدنى بالخارجية فى ٣ مارس . انظر:

Office. Memo Secret, Feb. 25 - March 3, 1953, 774, 00/3 - 3 - 530

(٥) مقابلة صلاح سالم مع كافرى فى ٥ مارس ١٩٥٣ . انظر:

Secret, telegram sent to secretary of state, March 5, no. 1987, File . no. 320 - Anglo - Egyptian Negotiations

(٦) برقية كافرى إلى الخارجية الأميريكية فى ١٠ مارس ١٩٥٣ رقم ٢٠٢٢ . انظر

Incoming telegram, Dept. of state, secret, from Cairo, to secretary of no. 2022, March 10, 1953, 774/310 -53.

(*) الثابت أن مجلس قيادة الثورة كان دائم التشاور سرا مع السفارة الأميريكية حول مفاوضات الجلاء عن قاعدة قناة السويس ويهدف من ذلك بالطبع إلى حث الخارجية الأميريكية ليس فقط للوساطة بينه وبين الجانب البريطانى، بل ولممارسة قدر من الضغط الدبلوماسى على الخارجية البريطانية، واستقرا، مضمون المشاورات السرية يدل على أن مجلس قيادة الثورة كان يلوح باحتمالات انضمام مصر لترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط بعد اتفاقية الجلاء، وقد لعب مجلس قيادة الثورة هذه الورقة بذكاء، واضح

اما فكرة الاشتراك الرسمى المعلن للولايات المتحدة فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا فكان امرا غير مقبول لدى مجلس قيادة الثورة لانه من ناحية يضع المفاوض المصرى منفردا أمام قوتين حليفتين على مائدة المفاوضات، وثانيا لأن المفاوض المصرى، كان قد اختار تنشيط دور الولايات المتحدة سرا فى شكل (وساطة) واضحة الميل إلى الجانب المصرى، ومن ثم يمكن أن نفسر سعى مجلس قيادة الثورة الحثيث للاستفادة من الدور الأميريكى سرا مع العزوف عن اخراجه إلى حيز العلانية أو اضفاء طابع رسمى عليه فى المفاوضات مع بريطانيا

وكان ايزنهاور قد كتب إلى محمد نجيب فى ١١ مارس١٩٥٣ رسالة مع الجنرال «جون هال John Hull * حول الدور الأميريكى فى المفاوضات المصرية البريطانية يأمل أن يتمكن الجنرال الأميريكى من مساعدة نجيب بمشورته فى النواحى العسكرية خلال المفاوضات وفى الدور الذى يمكن أن تلعبه مصر فى الدفاع عن العالم الحر ** وإن الولايات المتحدة تولى اهتماما للمساعدة فى حل مسألة القناة على نحو يتفق مع آمال مصر الطبيعية ومع الضرورات الأساسية للدفاع عن الشرق ضد الشيوعية [١] إلا أنه برغم رسالة ايزنهاور ثم تحذيرات كافرى من المسعى المشترك مع بريطانيا لدى الحكومة المصرية للإشتراك فى المفاوضات فقد أحس كافرى وستيفسون بحساسية شديدة لدى نجيب ولدى فوزى رغم ميلهما للقبول [٢] خشية من رد الفعل الداخلى مما دفعهما إلى مصارحة كافرى بأن من الافضل أن يحقق من وراء الكواليس أكثر مما يمكن أن يحققه كمفاوض نشط [٣].

ولقد أدى رفض نجيب ومحمود فوزى للمسعى الأميريكى البريطانى المشترك الذى قام به كافرى وستيفنسون حول مشاركة الولايات المتحدة النشطة فى المفاوضات ثم اقتناع كافرى بأن ذلك سوف يثير الحساسيات المصرية والشكوك فى نفوس البريطانيين من محاولة الضغط عليهم، ادى هذا الموقف إلى رد فعل سلبى لدى الخارجية البريطانية وأثار خلافات بين الموقفين الأميريكى والبريطانى تجاه مسألة اشتراك الولايات المتحدة. وكان هذا الخلاف موضع أخذ ورد بين السفيرين الأميريكيين فى لندن وينثروب الدريتش Winthrop Al-drich وكافرى فى القاهرة، وكان كلاهما شديد الحماس فى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة المعتمد لديها خاصة بعدما اصدرت السفارة الأميريكية فى القاهرة بيانا فى ١٧ مارس ١٩٥٣ لتوضيح الموقف الأميريكى بالنسبة لموضوع الإشتراك فى المفاوضات ومشكلة قاعدة قناة السويس بشكل عام مؤكدة أن الحكومة لاترغب فى الإشتراك فى المباحثات الخاصة بمسألة السويس مالم تطلب منها الحكومتان المصرية والبريطانية ذلك [٤].

وكان السفير الأميريكى فى لندن ينتقد هذا الرفض المصرى اذ رأى أن رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة فى مفاوضات الدفاع والإصرار على اقتصار المرحلة الأولية من المباحثات على الجلاء فقط دون أى شكل من التعهد بقضايا اشمل يعوق تحقيق الاهداف الأميريكية البريطانية المشتركة بجعل القاعدة صالحة للاستعمال مباشرة فور جلاء البريطانيين، عنها واشتراك مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط ويعزز هذا الرفض إلى أن مصر غير مستعدة للتفكير فى موضوع الإشتراك فى الدفاع عن الشرق الأوسط حاليا كما أنها تخشى من ميل الولايات المتحدة للموقف البريطانى، ويوصى السفير الأميريكى حكومته فى نفس الوقت أن تؤكد لمصر اهتمامها بالاستعاضة عن المسؤولية البريطانية عن قاعدة القناة بترتيبات دفاعية أوسع نطاقا على أساس إقليمى وأن الاحتمال الوحيد لبدء مفاوضات واقعية لمشكلة الدفاع يقوم على مبدأين قبول بريطانيا لمبدأ الجلاء،

(*) نائب رئيس هيئة أركان حرب الجيش الأميريكى ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

(**) المقصود بالطبع هو قبول الدور الأميريكى النشط والفعال كقوة ضاغطة على الجانب البريطانى ولكن فى إطار من السرية الكاملة وبعيدا عن الإطار الرسمى للمفاوضات الثنائية مع بريطانيا.

1- The White House, Washington, April, 8, 1953 Memo for Henry Byroade, Assistant Secretary, Dept. of state 774. 00/ 4 - 8 - 53

(٢) مقابلة كافرى وستيفنسون السفير البريطانى مع نجيب وفوزى فى ١٤ مارس١٩٥٣ (برقية سرية رقم ٢٠٦٠ فى ١٤ مارس ١٩٥٣) ملف 774.5/3 - 14 - 53. وكذلك البرقية السرية رقم ٢٠٦٤ فى ١٩٥٣/٣/١٥ فى نفس الملف.

(٣) نفس المصدر.

(٤) البرقية السرية للسفارة رقم ٢٠٩٠ فى ١٨ مارس ١٩٥٣، بنفس الملف.

وفى نفس الوقت قبول مصر لمبدأ الترتيبات البديلة للدفاع أو اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط [١].

أما السفير الأميريكى فى القاهرة كافرى فيطرح على الخارجية رأيا مختلفا عن وجهة نظر زميله السفير الأميريكى فى لندن ويشرح أن الهدف النهائى - وهو اتاحة القاعدة بعد انسحاب القوات البريطانية للاستخدام - يمكن أن يتحقق عن طريق اتفاقية مباشرة لا عن طريق نظام مستقل بذاته للدفاع وأن الإصرار على نظام أو جهاز للدفاع ينذر بعدم تحقيق الغرب للنتيجة المرجوة [٢].

ولا يتردد السفير الأميريكى فى لندن مرة أخرى فى الابراق إلى دالاس شخصيا يحذر من تأثر العلاقات الأميريكية البريطانية تأثرا سلبيا بمواقف الولايات المتحدة من موضوع مفاوضات الجلاء عن السويس ويحذر من الوقوع فى شرك المصريين فى الوقت الذى يتصرفون فيه ضد مصالح الغرب، وإنه لايمكن تحقيق تسوية المشكلة إلا اذا أوضحت الولايات المتحدة للمصريين تأييدها للجهود البريطانية حتى لا تستمر علاقات الولايات المتحدة فى التدهور بسبب المشكلة [٣].

ولكن ما هى حقيقة الموقف المصرى الذى كان السفير الأميريكى فى القاهرة واضح الدفاع والتبرير له أمام الخارجية الأميريكية؟ لقد تجمعت لدى كافرى من آراء عبد الناصر الشخصية ومن آراء بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة مايكفى لوضع تقييم ايجابى عن ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة فى إطار المفاوضات الخاصة بالقناة ثم الدفاع عن الشرق الأوسط ولقد كان هذا التقييم الايجابى محل استجابة لدى الخارجية الأميريكية فى نهاية الأمر برغم وجود تقييم مختلف لدى سفارتها فى لندن بل ولدى المخابرات الأميريكية تجاه مصر *.

كانت لدى كافرى آراء عبد الناصر بأصرح العبارات عن تصوراته للتعاون مع الولايات المتحدة فى الاطار التالى [٤]:

- إنه لو وافق البريطانيون على الانسحاب، كان المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات صيانة القاعدة، وفيما يتعلق باتفاقية الجلاء عن القاعدة وصيانتها، ضمان لإتاحتها للغرب فى حالة العدوان مستقبلا.

- ان أى مساعدة هامة لمصر سوف تكون مشروطة بتعاون مصر فى خطط الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط وإنه لايرى سببا لمنع ترتيب ذلك بعد الاتفاق على قاعدة القناة واهمية التصور الذى طرحه عبد الناصر على أحد أعضاء السفارة الأميريكية (ليكلاند) وكان أمام كافرى وأمام الخارجية الأميريكية بالطبع انها قد تبلورت فيما بعد فى المفاوضات مع بريطانيا عام ١٩٥٤ فى شكل اتفاقية الجلاء التى ركزت على موضوع الاتاحة availability للقناة للاستخدام فى المستقبل.

---

(١) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأمريكية رقم ٥١٢٩ فى ٣/١٧ انظر :

Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, from London to secretary of state no. 5129, March 17, 1953. 774. 573 - 17 53.

(٢) برقية السفير كافرى فى القاهرة إلى الخارجية الأميريكية ٢٠٧٦ فى ١٧ مارس بنفس الملف.

(٣) برقية السفير الدريتش فى لندن إلى الخارجية الأميريكية رقم ٥٢٠٨ فى ٢٠ مارس ١٩٥٣ والمرسلة للقاهرة للعلم الشخصى لكافرى برقم ٢٨٤٦ بنفس الملف.

(*) سوف نعرض بعد قليل بالتفصيل لوجهة نظر المخابرات المركزية الأميريكية المغايرة لوجهة نظر وزارة الخارجية فى تحليلنا للاتجاهات المختلفة داخل الادارة الأميريكية تجاه المفاوضات مع مصر.

(٤) برقية كافرى السرية إلى الخارجية فى ١٧ مارس ١٩٥٣ التى طرح فيها اراءه المعارضة للسفير الأميريكى فى لندن - سبق الاشارة اليها.

كما أن تصور عبد الناصر لاطار التعاون مع الولايات المتحدة تركز على أن المصريين اكثر استعدادا لهذا التعاون ولكن (كشركاء أحرار)، وانه إذا ما وافقت بريطانيا على الجلاء فسوف يكون المصريون مستعدين لمناقشة ترتيبات الحفاظ على القناة وضمان إتاحتها لكن التصور الهام في الواقع الذى طرحه عبد الناصر هو ما افصح عنه من أن الإصرار على فكرة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط يمثل ضعفا للسياسة الغربية لأن الحلف لن يكون له قيمة حتى لو وقع دون دعم الشعوب العربية [1] وبرغم ملاحظات عبد الناصر هذه فقد كان عبد الناصر يقف منفردا في الحث على استمرار محاولة التوصل إلى تسوية بالمفاوضات مع بريطانيا، وكان كافرى يأمل أن يتمكن عبد الناصر من إقناع زملائه باستمرار التفاوض والتقدم بمقترحات جديدة.

التصور الأميريكى البريطانى لاطار المفاوضات مع مصر:

على أنه مهما كانت الاختلافات في التقييم بين سفراء الولايات المتحدة في القاهرة أو في لندن بل حتى بين الخارجية الأميريكية وبين تقديرات المخابرات، فإن مجموعة من المبادئ والاسس للمفاوضات المصرية الانجليزية كان قد اتفق عليها بين الولايات المتحدة وبريطانيا بحيث اصبحت تحدد وتشكل الاطار العام للموقف الأميريكى من المفاوضات [2] وهذه الأسس هى:

١ ـ الانسحاب المرحلى للقوات البريطانية من منطقة القناة.

٢ ـ مباحثات حول مستقبل منطقة القناة بهدف اعادة تنشيطها باسرع مايمكن وقت القتال.

٣ ـ الامدادات الخاصة بالدفاع الجوى عن مصر.

٤ ـ اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

٥ ـ المساعدة الاقتصادية الأميريكية البريطانية لمصر.

وقد اكد (بايرود) مساعد وزير الخارجية الأميريكى هذه المبادئ والأسس التى تحدد الاطار المتفق عليه بين الحكومتين البريطانية والأميريكية وذلك خلال حديثه مع السفير المصرى فى واشنطن، محمد كامل عبد الرحيم، فى ١١ مارس ١٩٥٣ حيث أفصح له أنه يجب على مصر أن تأخذ فى اعتبارها المصلحة المشتركة للدول الأخرى فى ترتيبات الدفاع عن الشرق الأوسط من أجل التوصل لحل ناجح لمشكلة الجلاء، وكان السفير المصرى قد طرح أن الجلاء يجب أن يسبق الإتفاق على منظمة الدفاع الأميريكية (المنهج المصرى) فكان توضيح (بايرود) له

1- Telegram sent to secretary of state, Washington March, 18, 1953, no. 2085 file no. 320. 1. Anglo - Egyptian Negotiatons.

(٢) وردت هذه النقاط والأسس فى مذكرة سلمتها المملكة المتحدة إلى الحكومة التركية فى ١٣ مارس ١٩٥٣ حول الوقف الجديد المقترح نحو المصريين فى موضوع مفاوضات القناة وفى مناقشة السفير الاميريكى فى انقرة مع وزير خارجية تركيا تناول الحديث هذه النقاط وأوضح السفير الأميريكى أن حكومته اطلعت عليها ووافقت عليها (جرت المقابلة فى ١٦ مارس ١٩٥٣ بعد تقديم المذكرة البريطانية) وجدير بالذكر البند الرابع وهو: اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط (الميدو) كان محل اهتمام السفير الأميريكى، وكذلك فإن المقابلة بين السفير الأميريكى ووزير الخارجية التركى قد اتت بعد رفض مصر اشتراك الولايات المتحدة فى المفاوضات الثنائية مع بريطانيا بعد مقابلة كافرى لنجيب ومحمود فوزى فى ١٤ مارس ١٩٥٣.

انظر التقرير السرى من انقرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٥٨٣ فى ٢٠ مارس ١٩٥٣ عن مذكرة الحديث بين السفير الأميريكى ووزير الخارجية التركى فى ٦١ مارس ١٩٥٣، ملف 774.5/3 - 20 - 53.

(وهو ضمن الأسس والمبادئ المتفق عليها) هو ضرورة التفكير فى ترتيبات دفاعية ناجحة للشرق الأوسط كسبيل للتوصل لحل لمشكلة الجلاء.[1]

ولا شك أن الحكومة المصرية كانت تدرك تماما الاهتمام الأميريكى الواضح بوضوح دور قاعدة قناة السويس فى الدفاع عن المنطقة من خلال اتاحتها الفورية وقت الحرب وأوضحت للخارجية الأميريكية أن ذلك الأمر سوف يكون موضع الاعتبار فى المباحثات حول صيانة القاعدة، وقد تأكد هذا الوضوح فى ادراك الحكومة المصرية فى حديث محمود فوزى مع كافرى الذى نقله الأخير فى برقيته من القاهرة إلى واشنطن فى ١٤ ابريل ١٩٥٣.[2]

التباين بين الموقفين المصرى والأميريكى تجاه وضع القناة فى مفاوضات الجلاء:

ومع ذلك فقد كان هنالك قدر من تباين الرؤية بين التفكيرالمصرى والتفكير الأميريكى تجاه مسألة دور قاعدة قناة السويس فى المستقبل فى الدفاع عن المنطقة وعلاقتها بالدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وقد سبق أن عبر عبد الناصر عن معنى محدد وهو أن الحلف لن يكون ذا قيمة بدون دعم من الشعوب العربية ذلك فى الوقت الذى كان التصور الأميريكى كله يدور حول ضرورة (الإتاحة الفورية للقاعدة للاستخدام وقت الحرب) عند مناقشة مستقبل القاعدة فى اطار المفاوضات المصرية الانجليزية.

وقد عكس السفير المصرى الجديد فى واشنطن (أحمد حسين) فى حديثه مع جون جرنجان John Jernegan مديرا إدارة الشرق الأدنى الموقف المصرى تجاه هذه النقطة فى الاتى:

- إنه لن يوجد فراغ دفاعى بعد انسحاب البريطانيين من مصر اذا توافرت صداقة الدول الغربية لمصر والشعوب العربية وأنه لاقيمة لقاعدة القناة دون تعاون الحكومة المصرية والشعب المصرى.

- إن المناخ النفسى لن يسمح لمصر بعقد حلف شرق أوسط مع الغرب، وان الشعب يعتبر الحلف الدفاعى استمرارا مقنعا للسيطرة الاستعمارية البريطانية.

- إن الحلف غير ضرورى وإنه إذا لم تهاجم مصر فمن مصلحة الغرب أن تبقى خارج الحرب وإن الدول العربية مرتبطة بميثاق أمن جماعى مثل منظمة حلف الأطلنطى.

- إنه لذلك فلا جدوى من ربط البريطانيين الجلاء بالدفاع عن الشرق الأوسط وإنه اذا تحقق الجلاء فإن الترتيبات العملية لبناء القدرة الدفاعية للدول العربية يمكن أن تبدأ على الفور.

وقد طالب أحمد حسين الولايات المتحدة أن تمارس ضغطا على بريطانيا لاتباع هذه السياسة وألمح أن هناك تيارا ناميا فى مصر ينتقد الولايات المتحدة.

1- Confidential Dept. of state Memo of Conversion, March, 11, 1953, Sub. Visit of Egptian Ambassa - dor, 611. 74A/3 - 11 - 53

(٢) نقل كافرى فى ١٤ ابريل مقابلته مع محمود فوزى حيث اطلعه محمود فوزى على مشروع رسالة نجيب إلى ايزنهاور ردا على رسالة ايزنهاور فى ١١ مارس حول الدور المصرى فى تسوية مسألة القناة والدفاع عن الشرق الاوسط ضد خطر الشيوعية، وكان فوزى حريصا فى مقابلته مع كافرى أن يؤكد له بطريقة لالبس فيها عن اخذ الاهتمام الأميريكى بعين الاعتبار فى المباحثات المصرية الانجليزية (تحديد دور القاعدة فى الدفاع عن المنطقة من خلال الاتاحة Immediate availability لوقت الحرب

أما التصور الأميريكى فقد طرحه مدير ادارة الشرق الأدنى فى الآتى :

- إنه لامعونات عسكرية (دون التزام) من جانب الدول العربية.

- إنه حتى ولو لم تهاجم مصر فإن تسهيلات القاعدة حيوية للمناطق الأخرى، فلا مثيل للقاعدة فى الشرق الأوسط.

- إنه يمكن حل مشكلات مصر مع بريطانيا ولكن ليس طبقا لتصور السفير المصرى [1].

وكان حديث السفير المصرى أحمد حسين يعكس فى الواقع ما سبق أن ردده جمال عبد الناصر مع أعضاء السفارة الأميريكية فى القاهرة ومع كافرى من معان حول الدفاع عن الشرق الأوسط، لكن الموقف الأميريكى، كما طرحه مدير إدارة الشرق الأدنى كان صريحا ومباشرا فى ربط المساعدة العسكرية بالتزام محدد تتعهد به مصر (أى الالتزام بإتاحة القاعدة للإستخدام الفورى وقت الحرب للدفاع عن الشرق الأوسط) كما كان المسؤول الأميريكى واضحا فى طرح مفهوم التكامل فى الدفاع الاقليمى عن المناطق الأخرى حتى لو لم تهاجم مصر.

الاتجاهات المختلفة داخل الادارة الأميريكية نحو مستقبل مفاوضات قاعدة قناة السويس مع مصر :

عند هذه المرحلة كانت أمام السياسة الخارجية الأميريكية - على وجه التقريب - كافة المعطيات التى تمكنها من بلورة تقديرات شاملة تجاه مصر بشكل عام وتجاه النزاع المصرى الانجليزى بشكل خاص واحتمالات التسوية وارتباطها بالدفاع عن الشرق الأوسط. ونقول عند هذه المرحلة لأنه قد أصبح أمام الخارجية الأميريكية صورة عن مباحثات وزير الخارجية محمود فوزى مع السفير الأميريكى فى القاهرة، وصورة من محادثات أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن مع مدير إدارة الشرق الأدنى ثم اتصالات السفارة الأميريكية مع رجال قيادة الثورة - وخاصة عبد الناصر - إلى جانب تقديرات كافرى فى القاهرة والدريتش السفير الأميريكى فى لندن.

أصبح فى الواقع - فى ضوء هذه المعلومات المتاحة - أمام السياسة الخارجية الأميريكية اتجاهان: اتجاه للمخابرات القومية، واتجاه لوزارة الخارجية:

فاتجاه المخابرات القومية: وصف موقف مصر من الصراع بين الشرق والغرب بأنه موقف انتهازى، وإن مصر ترى فى إسرائيل والمملكة المتحدة خطرا أشد من خطر الاتحاد السوفيتى، وأن استعداد النظام المصرى للدخول فى مفاوضات مع الغرب ليس بسبب أى اتجاه موال للغرب بل مجرد محاولة لضمان تحقيق أهداف سياسية مصر الخارجية من خلال التفاوض مع الغرب بشأن جلاء بريطانيا عن قاعدة قناة السويس ودور مصر فى الدفاع عن الشرق الأوسط ، وإنه إذا ما إنهارت المفاوضات أو استمر الجمود فإن الحكومة

---

(١) مقابلة السفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين فى ٢٧ ابريل ١٩٥٣ مع جرينجان Jernegan مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية قبيل زيارة دالاس للقاهرة فى ١١ مايو.

سوف تسعى لتغطية فشلها بانتهاج موقف معاد للغرب، وانه إذا ازدادت المعارضة واحتمال الاطاحة بالحكومة فإنها قد تسعى للحصول على الاسلحة والتجارة من الاتحاد السوفيتى وربما تجديد حرب العصابات ضد القوات البريطانية *.

وتقدر المخابرات القومية الأميريكية أن انجاز الإتفاقية مع الغرب سوف يدعم من موقف النظام الحالى وسوف يتيح للغرب التزامات تتصل بمنطقة قناة السويس، وسوف تتيح للغرب فرصة لتحقيق تعاون أوثق مع الدول العربية الأخرى (١).

وهذا الاتجاه الذى تمثل فى تقرير للمخابرات الاميريكية عن التطورات المحتملة فى مصر فى ضوء النزاع المصرى الإنجليزى ومحاولات تسويته تعكس شكوكاً قوية فى دوافع مصر فيما نقلته من تقارب مع الغرب بل ويشكك فى احتمالات استقرار نظام الحكم واتجاهاته فى المستقبل بالإنحياز إلى الاتحاد السوفيتى والتخلى عن الفكرة الإنضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط **.

أما الاتجاه الثانى فقد كان يتركز على تبريرالخارجية الاميريكية لعلاقاتها بمصر وتبرير المساعدة العسكرية والاقتصادية لها لارتباط هذه المساعدة بتسوية مشكلة قاعدة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط، وكان تصور الخارجية الأميريكية أو اتجاهها التبريرى للدفاع عن هذه العلاقة ومحاولة تطويرها ينطلق من عدة اعتبارات :

- الاهتمام البالغ الذى توليه الولايات المتحدة فى استخدام مصر كوسيلة لاستعادة مكانتها فى العالم العربى وان تقديم المساعدة الاقتصادية لمصر من الأدوات التى تستخدم فى هذا السبيل .
- اتفاق الحكومتين الأميريكية والبريطانية على استخدام المعونة العسكرية والاقتصادية مقابل الحصول على تعاون مصر فى شكل قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط .
- طلبت الخارجية الأميريكية من مدير برنامج الأمن المتبادل ومكتب الميزانية الموافقة على منحة معونة اقتصادية وفنية لمصر فى حدود ٤٠ مليون دولار .
- إن المشروع المقترح لسد أسوان العالى يطرح إمكانيات هائلة للتنمية فى مصر وقد يكون المجال الذى تحقق فيه الولايات المتحدة أعظم أثر سيكولوجى وإقتصادى وأن الولايات المتحدة تتابع التطورات عن كثب (٢) .

(*) هذا التقدير هو نص تقرير المخابرات المركزية الأميريكية تحت عنوان تقدير «المخابرات القومية» رقم ٧٦ فى ٢٥ مارس ١٩٥٣ الموجود بالملف رقم ٧٤٤ الخاص بمصر والولايات المتحدة فى الأرشيف القومى بواشنطن

1- Probable developments in Egypt. Summary of national intelligence estimate no. 76 March 5, 1953. Secret. 774. 00/4 - 1553

(**) ومع ماقد يبدو من تعارض ظاهرى بين نص التقرير الذى يصف سياسة مصر (بالانتهازية) وأن دوافع النظام للتفاوض مع الغرب ليس بسبب وجود أى اتجاهات موالية للغرب لدى النظام بل لضمان تحقيق اهداف مصر الخارجية، وبين النتيجة التى انتهت إليها من أن انجاز الاتفاقية مع الغرب (يقصد اتفاقية الجلاء) سوف يدعم موقف النظام فى مصر، فإن الباحث يميل إلى الرأى الذى يقول إن تقديرات المخابرات المركزية مع شكوكها فى موالاة مصر للغرب ، وهى شكوك فى موضعها ، لم تكن تقلل مطلقا من استفادة الغرب من توقيع اتفاقية الجلاء، وامكانيات قاعدة قناة السويس

2- Secret Dept. of state. Assistant Secretary April 28, 1953. Sub. president Memorandum regarding Egypt 611. 74/4/2853.

وكان مدير الشرق الأدنى (مايرود) يقترح على مساعد وزير الخارجية هذه النقاط فى الحديث مع الرئيس ايزنهاور لتبرير المساعدة الأميريكية لمصر فى ضوء رسالة نجيب الى ايزنهاور فى ١٤ ابريل راجع نص المذكرة المعروضة على ايزنهاور فى الوثيقة

Secret. Memorandum for President sub: Naguib reply to your Letter. 611. 74/4 - 1054

رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط زيارته لمصر ١١-١٣ مايو ١٩٥٣ :

كان أمام الادارة الأميريكية فى هذا التوقيت اتجاهان، اتجاه يقوم على أساس التشكيك فى نوايا مصر ودوافعها، وفى توجهاتها الخارجية المستقبلة، تبنته « المخابرات القومية» واتجاه يقوم على اساس تقديم المساعدة العسكرية والإقتصادية لمصر لتدعيم المكانة الأمريكية للحصول على تعاون مصر فى قاعدة قناة السويس والدفاع عن الشرق الأوسط.

وكانت إدارة ايزنهاور قد تولت الرئاسة منذ أربعة شهور فحسب منذ يناير ١٩٥٣ ولذلك فانه منطقيا فى ضوء هذه التقديرات المتباينة عن اتجاه السياسة الأمريكية نحو مصر واختيار أفضل السبل للتعامل معها . بالاضافة إلى اعتبارات اخرى - ان يقرر دالاس وزير الخارجية القيام برحلة إلى الشرق الأوسط « حيث الارض خصبة للتغلغل الشيوعى. وحيث تفتقر المنطقة إلى الاهتمام من جانب الولايات المتحدة [١] وحيث ظهرت روح قومية وصلت إلى درجة التطرف فى عدائها للغرب والدول الغربية .

وبالفعل كانت زيارة دالاس إلى دول الشرق الأوسط ومن بينها مصر تستهدف تحقيق نظرة جديدة للسياسة الأميريكية خاصة وان الولايات المتحدة كانت تسعى لإعادة دراسة وإعادة تقييم سياستها طبقا لاحتياجات هذه الدول « التى تسعى لتحسين مستوى معيشتها ودعم إقتصادياتها والأهتمام بدفاعاتها الوطنية [٢] » . ويؤكد دالاس نفس المفاهيم فى تصريحه عشية مغادرته واشنطن إلى القاهرة فى ٩ مايو ١٩٥٣ بأن أكثر مشكلات الشرق الأوسط إلحاحا وحاجة إلى حل يعود سببها إلى الموقع الاستراتيجى لهذه البلاد وهى تؤثر فى حرية وأمن العالم كله [٣].

بهذا التفكير قام دالاس بزيارة مصر ضمن جولته فى منطقة الشرق الأوسط في الفترة ما بين ١١ - ١٣ مايو ١٩٥٣ فى وقت تزايد فيه الأرتباط الأميريكى بالشرق الأوسط ، وهو ارتباط كان موضع آمال كثيرة من شعوب المنطقة، وكانت صورة الولايات المحدة فى ذلك الوقت صورة براقة حيث خرجت من الحرب العالمية الثانية قوية وغنية واشد تأثيرا واقوى نفوذا، وكانت الشعوب تتقبل وتتوقع أداء أميريكا لدور اكبر فى الشرق الأوسط، كما كان الاميريكيون بدورهم يهتمون اهتماما حيويا بالبترول فى الشرق الأوسط حيث بدىء استغلاله بطريقة إقتصادية رائعة وبنظام المواصلات الجوية وتطورات الحرب الباردة [٤]، وفى هذه الظروف زار دالاس مصر يحمل معه تطرفه واصراره على احتواء الشيوعية، وتحدث مع عبد الناصر فى الموضوع المفضل لديه لإنشاء حلف مناهض للشيوعية وأهمية أحلاف الأمن الجماعى لاسيما منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط

1- U. S. Dept. of state bulletin, Vol XXVIII, no 722, April 27, 1953

خطاب لدالاس أمام الجمعية الأميريكية لحررى الصحف يوم ١٨ ابريل ١٩٥٣

(٢) محاضرة القاها سميت وكيل الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشؤون الدولية فى فيلادلفيا فى ٨ مايو ١٩٥٣ تحت عنوان «نظرة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية» انظر : U.S.Dept. of state 1953 PP. 703 - 705

3- Ibid PP. 708 - 709

4- Heikal, M Cairo Documents, New York, 1973 P. 33

(الميدو) وأهمية اشتراك مصر فى المنظمة*. ، ويروى هيكل فى كتابه « وثائق القاهرة» رد عبد الناصر على دالاس « باننا لسنا على استعداد لبحث الأحلاف او تدابير الأمن إلا من منطلق إرادتنا الحرة » وانه لو دخلت مصر الحلف قبل الجلاء البريطانى عن القاعدة فسوف يبدو ذلك بضغط الوجود البريطانى» [1] . ويحلل هيكل ان هذه الحجة التى ساقها عبد الناصر اعطت لدالاس بعض الأمل إذ أنه شعر انه لو تم جلاء بريطانيا عن القواعد فقد يتمكن من إقناع عبد الناصر بالانضمام للحلف [2] واصبح دالاس مقتنعا بضرورة تسهيل انسحاب بريطانيا من مصر بل وصمم على محاولة الصلح بين اسرائيل والدول العربية [3].

نتائج زيارة دالاس لمصر:

فماذا كانت النتائج المباشرة وغير المباشرة لاول اتصال مباشر بين وزير الخارجية الأميريكية دالاس وبين قيادة النظام الجديد فى مصر مع عبد الناصر وزملائه من الضباط، لعل أهم النتائج هى عملية اعادة التقييم او اعادة رسم السياسة التى كان يسعى اليها دالاس قبل بدء زيارته لمصر لتحقيق نظرة جديدة للشرق الأوسط، ويمكن ايجاز النتائج المباشرة للزيارة فى عدة أمور:

(*) انظر نصوص محاضر اجتماعات دالاس مع محمود فوزى وزير الخارجية فى ١١ مايو ١٩٥٣ بوزارة الخارجية حيث عقدت بمقروزارة الخارجية المصرية وشارك فيها من الجانب المصرى الدكتور محمود فوزى ومحمد عوض القوني سكرتير وزير الخارجية، ومن الجانب الأميريكى جون فوستر دالاس وزير الخارجية، ومن الجانبالأميريكى، وهارولد ستاسين Harlod Stassen مدير ادارة الأمن المتبادل، وهنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأميريكى وجيفرسون كافرى السفيرالأميريكى بالقاهرة ولويس جونز سكرتير اول السفارة وقد استعرض - دالاس الدور الذى يمكن أن تلعبه الولايا ت المتحدة فى مفاوضات الجلاء، والموقف من مصر واسرائيل وفرص تحقيق السلام

Concerence Files lot 59 D 95 CF 156, Memo of Conversation prepared in the embassy in Cairo, May 11, 1953, 4 P.M.

وانظر جلسة المباحثات الثانية فى نفس اليوم الساعة الخامسة مساء مع محمد نجيب رئيس الوزراء وحضرها الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية وأحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة ومن الجانب الأميريكى دالاس ونفس المجموعة السابقة، وقد وصف فيها نجيب الولايات المتحدة بانها نصيرة الحرية وصديقة الشعوب الضعيفة واكثر الدول تعاطفا مع الآمال الوطنية للدول الصغرى، وإن اشار نجيب أن مصر نتيجة لتجربتها مع بريطانيا تخشى الأحلاف والاتفاقيات، وضرورة إعادة الثقة بين مصر وبريطانيا وفى المقابل ركز دالاس على سياسة الادارة الجديدة فى الولايات المتحدة على مقاومة الخطر الشيوعى فى المنطقة وإن النزاع المصرى الانجليزى يمثل مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة

Conference files lot 59 D 95 CF 156.

وانظر الجلسة الثالثة من المباحثات مع جمال عبد الناصر فى اليوم التالى ١٢ مايو ١٩٥٣ والتى اشترك فيها من الجانب المصرى عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادى، وقد كان دالاس صريحا فى إبداء حماس الادارة الأميريكية للنظام الجديد فى مصر، وقد ركز عبد الناصر على ضرورة جلاء القوات البيريطانية عن مصر وناقش معه دالاس تفاصيل تتعلق بمستقبل القاعدة بعد الجلاء والخطورة الكامنة فى غيبة تنظيمات دفاعية لحماية المنطقة فكانت إجابة عبد الناصر تتركز فى ضرورة تقوية ميثاق الضمان الجماعى العربى.

Conferenceee files, Lot 59, D95., CF 156.

وأنظر أيضا محمد حسنين هيكل «ملفات السويس» مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٨٦، ص ٢٥٩ - ٢٦٦.

وكذلك رواية الدكتور محمود فوزى عن مباحثاته مع دالاس ومع محمد نجيب وعبد الناصر، فى حرب السويس (ترجمة مختار الجمال) دار الشروق، ط ١٩٨٧، ص ٣٧ - ٣٨، وراجع رواية نجيب عن مقابلته لدالاس وحديثه عن اخطار الشيوعية على الشرق الأوسط، محمد نجيب «كلمتى للتاريخ»، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٤.

1- Heikal, op. cit. pp. 40-41.

2- Ibid, idem.

3- Ibid. p. 42.

ويروى هيكل أن دالاس التقى بعبد الناصر مرة واحدة بالسفارة الأميريكية فى القاهرة فى ١١ مايو ١٩٥٣ وانه قد حضر لمصر لهدفين محاولة ترتيب صلح بين العرب والاسرائيليين وثانيا: تنفيذ مخططه لاحتواء الاتحاد السوفيتى بأحلاف عسكرية وسياسية كما يشير هيكل إلى أن دالاس ناقش مع عبد الناصر اثناء المقابلة موضوع السلاح الأميريكى وشرح له دالاس اسباب ارجاء ايزنهاور ارسال الاسلحة لمصر بسبب تدخل تشرشل رئيس الوزراء البريطانى وإن كان دالاس قد وعد عبد الناصر ببحث طلبات مصر وان يحاول فى نفس الوقت تسوية المشكلات بين بريطانيا ومصر (يلاحظ الباحث ان دالاس كان يعكس التقديرات الأميريكية بربط تسليح مصر بالنجاح فى تسوية النزاع المصرى الانجليزى. وسوف نتعرض لذلك تفصيلا فى الفصل الخاص بالسياسة الأميريكة وتسليح مصر).

- إن دالاس نجح فى تصحيح الانطباع بأن الولايات المتحدة تؤيد السياسة البريطانية فى مصر تأييدا كاملا وأنه حصل على التزام من المصريين بعدم اتخاذ اجراءات متطرفة ضد البريطانيين الى مابعد عودته إلى واشنطن حتى يتمكن من مراجعة الموقف [١].

- إنه مع العمل على منع الصدام بين المصريين والبريطانيين، فإن دالاس خلص إلى ضرورة استئناف المباحثات بين مصر وبريطانيا لتسوية النزاع [٢] ، وقد طرح ذلك فى توصياته (أو فى نقاطه السرية الاربعة عشرة) فى مذكرته المعروفة بهذا الإسم.

هذا بالنسبة للنتائج المباشرة على الجانب الأميريكى، أما بالنسبة للجانب المصرى فقد تمثلت فى مشاعر الاغتباط الشديد بزيارة دالاس لمصر التى نقلها محمود فوزى فى رسالة منه الى دالاس فى ٣٠ مايو ١٩٥٣ خاصة قوله «انك لابد وأن تشعر بالسعادة عندما تعرف أن جهودك الدؤوبة لإيجاد حلول سلمية للمشكلات العالمية تحظى بالتقدير فى مصر ..» ورغم أن الرسالة موجزة وتحمل من عبارات المجاملة أكثر مما تحمل من مضمون سياسى إلا أن قيمتها تكمن فى الانطباع الجديد الذى تركته زيادة دالاس لدى وزير الخارجية [٣].

على أن الأثر المباشر حقا لدى الجانب المصرى كان هو تلك السلسلة من التصريحات المؤيدة للولايات المتحدة ولدورها والاعجاب بها على لسان عبد الناصر وحسين الشافعى وصلاح سالم والسفير المصرى فى واشنطن أحمد حسين، ودارت كلها حول الاشادة بالدور الأميريكى والإعراب عن الثقة فى سياسة الولايات المتحدة والتطلع إلى مساعدتها فى تسوية الخلاف المصرى الانجليزى [٣].

1- office memo, secret, To NE, MR dDorsey from NR, Mr Burdett, May 19, 1953, sub. Weekly summary of events, Egypt, May 13-19,774. 00/ 5-1953.

2- Ibed.

3 - Letter from Fawzi to Dulles, May 30, 1953, selected correspondence, 8, related material box (70) J.F.D. Papers 1952- 1959.

نفي صلاح سالم في حديث حديثه له فى روز اليوسف ١٨ مايو فى ١٩٥٣ وجود توافق فى المصالح بين بريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وقال إن الولايات المتحدة تشجع وتدعم الشرق الأوسط لتمكينه من مقاومة الشيوعية وإن مصر تعترف بالجميل للولايات المتحدة لمساعدتها فى مسألة السودان ولو أنها اتبعت نفس السياسة فى مسألة جلاء الانجليز عن مصر فسوف تفوز بتعاون مصر والعالم العربى كله. وفى صحيفة المصرى فى ١٩ مايو ١٩٥٣ تحدث حسين الشافعى ماأعرب عن الشعور بالصداقة والتفاهم تجاه الولايات المتحدة وكذلك أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطن فى ١٥ مايو أن زيارة دالاس لمصر (فال طيب) واعرب عن امله فى تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط بحيث لا تنحاز الولايات المتحدة لدولة على حساب دولة أخرى، وجمال عبد الناصر فى حديث مسجل للاذاعة فى الولايات المتحدة فى ١٧ مايو ١٩٥٣ ،أكد للشعب الأميريكى أن مصر مهتمة أكثر من أى دولة اخرى بصيانة قاعدة القناة فى أحسن حالة تشغيل مؤكدا إ ن صيانة القاعدة سوف تمنع احتلال جديد أو سيطرة للاجانب على مصر مستقبلا كما أنها سوف تكون اساسا لتحقيق الأمن والسلام فى الشرق الأوسط فى المستقبل، وكذلك نجيب فى ١٩ مايو ١٩٥٣ دعا إلى الصبر وتوخى الحذر فى الدعوة للجلاء غير المشروط.

هذه التصريحات المتلاحقة تعكس نوع الجو السياسى المهادن الذى تركته زيارة دالاس كما تعكس أن هذه الآراء المواتية لأعضاء مجلس قيادة الثورة والسفير المصرى عن الدور الأميريكى غير المعلن وغير المباشر فى المفاوضات المصرية الانجليزية التى سوف تحاول الخارجية الأميريكية استثنافها.

انظر تقرير السفارة الأميريكية عن ردود فعل زيارة دالاس لدى رجال الثورة فى:

Foreign service despatch from Amembassy, Cairo, May 20, 1953, to the Dept. of state, sub: appeals for unity and patience by Naguib & Others 774.00/ 5-2-53.

ولكن مع هذه النتائج المباشرة على الجانبين الأميريكى والمصرى فإن إعادة التقييم الأميريكى للأوضاع فى مصر ولسياستها الخارجية بعد زيارة دالاس لها فى مايو ١٩٥٣ كان أهم الآثار بعيدة المدى فى تحديد مسار السياسة الخارجية الأميريكية تجاه مصر فى المرحلة المقبلة، مرحلة تنشيط المفاوضات غير المباشرة والاتصالات الأميريكية المصرية والأميريكية البريطانية خلال النصف الثانى من عام ١٩٥٣ وحتى النصف الثانى من عام ١٩٥٤ بهدف التوصل إلى تسوية النزاع المصرى الإنجليزى.

إعادة التقييم الأميريكى للأوضاع فى مصر ولسياستها الخارجية فى ضوء زيارة دالاس فى مايو ١٩٥٣:

وقد تحددت إتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر فى أعقاب زيارة دالاس لها فى مايو ١٩٥٣ فى عدد من النقاط الهامة للرحلة ضمنها دالاس فى مذكرته السرية[١] بعد أن حلل الوضع فى مصر بالنسبة للنزاع المصرى الإنجليزى فوصف هذا الوضع بأنه شديد التوتر وينذر باحتمال الاشتباك المباشر بين مصر والمملكة المتحدة وأن نجيب وجماعته مجلس قيادة الثورة، (شبه مرضى) بالمسألة البريطانية ويرى دالاس أن النقاط الفنية فى النزاع ليست هامة لأن المشكلة تكمن فيما إذا كانت بريطانيا سوف تلزم نفسها بالإنسحاب النهائى الكامل أم لا كما أن المشكلة أن قاعدة قناة السويس تمون المنطقة كلها، فهل يمكن الوثوق بالمصريين إذا سيطروا على القاعدة وهل سيحتفظون بها فى حالة صالحة للاستعمال، أهم من ذلك ما إذا كانت مصر ستوافق على أن يحتل الغرب القاعدة (بما فى ذلك الولايات المتحدة وأن يستخدمونها فى حالة الطوارئ)، كما خلص دالاس من تحليله لاتجاهات مصر أن نجيب غير مستعد لإلزام حكومته صراحة بترتيبات دفاعية مع الغرب فى هذه المرحلة بسبب الرأى العام وإن قدم وعودا (بكلمة شرف) للتعاون مع الولايات المتحدة، وأن نجيب يشعر أن التحرك فى إتجاه اتفاقيات مع إسرائيل ليس بالأمر الصعب ما إن يتمكن من حل المشكلة مع البريطانيين، ويختتم دالاس هذا التحليل بنتيجة مؤداها أنه يجب على الولايات المتحدة إقناع البريطانيين بتليين موقفهم to relax their position وأن تبذل نفوذا قويا للإبقاء على نجيب فى مكانه، ومن الضرورى التحرك بسرعة فور الوصول إلى واشنطن حيث ينتظر الطرفان الموقف الأميريكى.

وبالنسبة لمصر طرح دالاس ضرورة أن يحدد مجلس الأمن القومى الأميريكى الإجراءات المطلوبة بالنسبة لمصر فى ضوء تعليقات السفير الأميريكى كافرى فى مصر و(الدريتش) فى لندن *. وفى الجزء الخاص بنتائج

1- Selcted Correspondence and relatd material, secret, personal and private, important points of trip, file on Middle East, Box (73) J. F. D. papers 1952 - 1959.

فى نهاية استعراض دالاس لمذكرته السرية حدد نوع الإجراءات المطلوب من الولايات المتحدة اتخاذها بعد عودته من الرحلة، ثم الخلاصة العامة للرحلة بالنسبة لافتقار المنطقة إلى الاستقرار - موقف الدول الكبرى - الخطر الكامن فى الاتجاه الحالى (الحياد) ثم ما يجب على الولايات المتحدة أن تفعله بالنسبة للمشكلة العربية الإسرائيلية وبالنسبة لحل مشكلات أخرى محددة مثل مشكلة الاستعمار - مساعدة المنطقة، والدفاع عنها.

(*) ألقى دالاس بيانا بالإذاعة فور عودته عن نتائج هذه الرحلة تضمنت كثيرا من النقاط التى أوردها فى مذكرته السرية فيما عدا الإجراءات والتوصيات المطلوبة اتخاذها بالنسبة للمنطقة ككل ولكل دولة، انظر:

Selectes Correspondence Box (73) J.F.D. papers.

كما نشرت فى نشرة وزارة الخارجية فى ١٥ يونيو ١٩٥٣ وانظر:

U.S Dept. of state bulletin vol XXVIII, no 729, June 15, 1953, Report on the Middle East.

الرحلة يضع دالاس ظاهرة عدم الإستقرار فى مقدمة الظواهر السياسية فى المنطقة سواء بسبب ضرورة هذا الإستقرار السياسى للتقدم الداخلى أم لبناء القدرة الدفاعية للمنطقة خاصة وأن المنطقة أصبحت تسيطر عليها روح ثورية متطرفة أدت بالدول إلى تضخم مشكلاتها والتقليل من شأن الخطر السوفيتى(١). ويرى دالاس أنه من أهم أسباب عدم الإستقرار المشكلات التى تواجهها مصر مثل الصراع العربى الإسرائيلى والنزاع مع المملكة المتحدة والوضع الاقتصادى والإجتماعى المتدهور.

ومن أهم نتائج الرحلة بالنسبة لمصر أن مكانة بريطانيا لم تصبح عاملاً مؤثرا فى استقرار المنطقة بل أن القوات البريطانية فى المنطقة تعتبر عاملا يؤدى إلى عدم الاستقرار ولا يشجع على الإستقرار، مما يؤثر على موقف الولايات المتحدة ذاته لارتباطها فى الأذهان بالسياسة البريطانية، وبذلك فهى أى الولايات المتحدة (تحمل أثقالا فوق أعناقها). ويبرز دالاس فى نتائج رحلته الخطر الكامن وهو التردد بين الحياد الكامل فى الصراع بين الشرق والغرب والرغبة فى طلب معونة الغرب وحمايته، والخطورة التى يراها دالاس أن الدول الملاصقة للإتحاد السوفيتى أكثر وعيا بالخطر الحقيقى وأكثر استعدادا للتعاون فيما بينها والتعاون مع الولايات المتحدة فى مسائل الدفاع. والخلاصة التى انتهى إليها دالاس هى أن تزيد الولايات المتحدة نفوذها فى الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن ولاشك أن هذا التحليل الذى وضعه دالاس يشير إلى الموقف الأميريكى من حلف بغداد فيما بعد (بلورة تصورات دالاس للحزام الشمالى وهى الفكرة التى تبناها بعد زيارة المنطقة).

ويخلص دالاس من استعراض عناصر رحلته سواء فى المذكرة السرية أو فى بيانه المذاع إلى أن أهمية قاعدة القناة لأمن المنطقة والغرب ككل وضرورة التوفيق بين المصالح الغربية وسيادة مصر، والدور المحتمل للولايات المتحدة فى المفاوضات المصرية الإنجليزية، وحدد دالاس الإجراءات المطلوبة تجاه المنطقة ككل (القدس ـ الحدود ـ التعويض ـ التوطين) تحذير الإسرائيليين والعرب من العدوان، توزيع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عام ١٩٥٤ مع التلويح بالمساعدة الأمريكية لمصر إذا وافقت على حل النزاع المصرى الإنجليزى وفقا للتصورات الأمريكية أى الربط بين تسوية القاعدة وتحقيق أمن الدول الغربية *.

---

(١) نفس المصدر.

(*) لتحليل نتائج زيارة دالاس للمنطقة، راجع:

proceedings of the 2nd annual conference of the American friends of the Middle East Inc, N.Y. Jan 28 - 29, 1954 p. 82 - Review of the American policy in the Middle East by Richard Sanger.

المستشار بوزارة الخارجية الأميريكية.

وقد أبرز هذا التقرير الشكوك العميقة لشعوب المنطقة فى القوى الاستعمارية وفى الولايات المتحدة لارتباطها بحلف الأطلنطى.

خطة العمل الأميريكية نحو مصر فى ضوء نتائج رحلة دالاس

(تقديرات وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى)

أسفرت رحلة دالاس إذن عن نتائج هامة استخلصها بنفسه على الطبيعة، تتصل بالمنطقة ككل وتتصل بمصر بصفة خاصة ،وفى النصف الثانى من عام ١٩٥٣ نلمس أن نتائج رحلة دالاس هذه قد بدأت تنعكس فى تقييم شامل لاتجهات السياسة الأميريكية نحو مصر قامت به وزارة الخارجية، كما قام به مجلس الأمن القومى فى تقريرين سريين يتصفان بأهمية خاصة لأنهما يطرحان خطة عمل محددة المعالم نحو مصر أو الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر، ومن أولى هذه الخطوط البدء فى استكشاف السبل لاستئناف المفاوضات المصرية الإنجليزية، وبحث نقط الاختلاف والاتفاق وبدء الاتصالات المكثفة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبين الولايات المتحدة ومصر، ثم دفع هذا كله فى اتجاه إجراء المشاورات المباشرة بين مصر وبريطانيا وسوف يكون هذا الجهد المكثف محور الدبلوماسية الأميريكية نحو مصر خلال الفترة القادمة.

ولقد حددت وزارة الخارجية الأميريكية أهداف السياسة الخارجية نحو مصر وتوجهاتها الأساسية المقترحة خلال الفترة ٥٤/٥٣ فى ضوء الآتى:

- ظاهرة الحياد أو ما يمكن وصفه بمجال السياسة الخارجية لمصر ثم الاتجاه نحو نظام الحكم فى مصر والتنمية الاقتصادية وثالثا تجاه مشكلة قاعدة قناة السويس أو الدفاع عن الشرق الأوسط[١].

- فبالنسبة لظاهرة الحياد فقد اقترحت الخارجية الأميريكية ضرورة التصدى للاتجاه نحو الحياد الذى ينمو فى بعض الدوائر وتنمية الرغبة فى التعاون مع الغرب فى الميادين السياسية والعسكرية والثقافية.

- وفيما يتصل بطبيعة نظام الحكم فى مصر فقد أوصت الخارجية بتشجيع الحكومة الحالية فى ظل نجيب على التطور على هدى المبادئ الدستورية وأن تبتعد عن الدكتاتورية العسكرية ودعم برنامج الإصلاح الإقتصادى والبناء الداخلى فى مصر.

- وبالنسبة لمشكلة قاعدة السويس ومشكلة الدفاع عن الشرق الأوسط فينطلق تحليل الخارجية وتوصياتها من أن المشكلة ليست هى الدفاع عن مصر فحسب بقدر ما هى الدفاع عن الشرق الأوسط ككل، وتبنى الخارجية تقديراتها على أساس أن بريطانيا على استعداد لسحب قواتها من مصر مع الإصرار على ضرورة الحفاظ على الإستعداد الفورى للقاعدة الضخمة فى السويس للإستخدام بواسطة الغرب فى حالة حدوث اشتباكات، والهدف الأميريكى تجاه هذه المشكلة - فى تقدير الخارجية الأميريكية - هو إقناع المصريين بأن الدفاع ضد الشيوعية لن يكتب له النجاح إلا على أساس عالمى وأن قناة السويس وقاعدة القناة - كجزء من هذا الإطار العالمى للدفاع - لابد وأن تظل فى حالة إستعداد دائم وفورى، والسبيل الذى تتوخاه السياسة الأميريكية نحو مصر هو تبديد المشاعر المناهضة للبريطانيين لدى المصريين وخلق جو يقوم على الإستعداد للتعاون فى مجهود الدفاع المتبادل [٢].

1- Office Memo, to MR schwinn from NEA/ by Richard Sanger, Subc proposed basic policy guidance on Egypt U.S. objectives in Egypt.

611 . 74/7 - 9 - 35.

2- Ibid.

والواقع أن خطوط العمل هذه نحو مصر أو التوجهات الأساسية الأميريكية نحو مصر التى قدرتها الخارجية الأميريكية لم تأت من فراغ، لكنها ـ كما أشرنا ـ حصيلة نتائج زيارة دالاس لمصر وللمنطقة، كما أنها ـ فى آن ترجمة وصدى للتقديرات التى وضعها مجلس الأمن القومى الأميريكى لأهداف وسياسات الولايات المتحدة نحو الشرق الأدنى بشكل عام ونحو مصر بوجه خاص[1] حيث حدد مجلس الأمن القومى أنه يجب على الولايات المتحدة ـ بالتنسيق مع المملكة المتحدة ومصر ـ السعى نحو تسوية مبكرة ـ عن طريق التفاوض ـ لمسألة قاعدة السويس والمسائل المتصلة بالدفاع. وأسس مجلس الأمن القومى هذا التقدير على أساس إدراكه بأن استمرار القوات البريطانية فى أرض مصر استحالة سياسية، وأنه لابد للولايات المتحدة من استخدام نفوذها لمساعدة الطرفين للتوصل لاتفاقية، كما أنه فى ضوء مكانة مصر فى العالم العربى فإنه يجب على الولايات المتحدة تقديم مساعدة متزايدة متاحة لمصر حين تتم تسوية مسألة السويس على نحو يتفق والمصالح الأمنية للولايات المتحدة وذلك بهدف زيادة قدرة مصر على أداء دور هام والتعاون مع الغرب فى الترتيبات الدفاعية للمنطقة، ودعم إقتصاد مصر ووضعها الأمنى على نحو يساعد على المساهمة فى الحفاظ على المصالح الأمنية للغرب فى الشرق الأدنى، ويحدد مجلس الأمن القومى الأميريكى ضرورة تقديم المساعدة العسكرية لمصر إذا أمكن حل خلافاتها مع البريطانيين بشرط أن تكون مثل هذه المساعدة العسكرية مرتبطة بشكل دقيق بالأهداف السياسية والدفاع المصرى عن قاعدة السويس[2].

المشاورات الأميريكية البريطانية لبدء مباحثات الجلاء مع مصر فى القاهرة:

كانت تقديرات مجلس الأمن القومى الأميريكى وتقديرات الخارجية الأميريكية من تحليل مضمونها متفقة فى الهدف، وإذا كانت تقديرات مجلس الأمن القومى حددت الإطار العام للأهداف الأميريكية فى مصر، فإن تقديرات الخارجية حددت ما يمكن وصفه بخطة عمل تفصيلية نحو مصر خلال عام ١٩٥٤/٥٣ وكانت توصياتها ـ فى الواقع ـ تمهيدا للمباحثات الشاملة حول مصر التى سوف تجرى بين الخارجية البريطانية والخارجية الأميريكية فى واشنطن فى الفترة من ١١ إلى ١٤ يوليو ١٩٥٣.

وتمهيداً لهذه المباحثات الأميريكية بدأت الخارجية الأميريكية سلسلة اتصالات استطلاعية مع سفارتيها فى القاهرة ولندن لبحث إمكانية استئناف المفاوضات بين مصر وبريطانيا وتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف أولا بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، ثم بين بريطانيا ومصر من جهة أخرى لتقريب وجهات النظر وتضييق شقة الخلاف.

1- National Security Council no. 155/1 Top Secret, Copy no. (1). The president A report to the National Security Council by the executive secretary on the U.S. objectives and policies with respect to the Near East July 14, 1953, p. 5, 20, 21.

2- Ibid.

وفى إطار اتصالات الخارجية الأميريكية مع الخارجية البريطانية بعث دالاس برسالة إلى السفير الأميريكى فى لندن لنقلها إلى الخارجية البريطانية[1] تؤكد أن خير ما يخدم المصالح الأميريكية والبريطانية هو الاستئناف الفورى للمباحثات المصرية البريطانية وأن الموقف الأميريكى يكمن فى أنه مع الإقتناع بضرورة استئناف المفاوضات وأنه على استعداد للمساعدة فإننا واثقون أن هذه المفاوضات لن تكون مجدية إلا إذا توافرت لدينا معلومات عن استعداد البريطانيين للتفاوض وأن يبدى المفاوضون البريطانيون ولو قدر محدود من المرونة حتى يمكن حث المصريين على استئناف المفاوضات.

وبالنسبة لموضوع إتاحة القاعدة للإستخدام، يرى (دالاس) فى رسالته المنقولة إلى الخارجية البريطانية أنه من الأفضل أن يعطى المصريون ضمانا معلنا بالاستعداد (لإتاحة القناة للاستخدام) أثناء سير المباحثات من التوصل إلى اتفاق أشمل حول منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حيث لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد على ذلك فى المستقبل[2].

واستمرارا فى تكثيف الجهود الأميريكية بعثت الخارجية بافكارها من نقاط الاختلاف بين الجانبين المصرى والإنجليزى إلى سفارتيها فى لندن والقاهرة للتوصل إلى تفاهم فيها وتحديد إطار عمل لحل هذه النقاط[3] التى تتصل أولا بالإدارة الفنية للقاعدة (أهمها تعيين قائد مصرى للقاعدة مع ضابط أركان حرب بريطانى كمستشار فنى وكبير للفنيين البريطانيين)، وثانيا نقل المواد من وإلى القاعدة (مع اشتراط الموافقة المصرية على أى زيادات)، وثالثا عدد الفنيين والإكتفاء بالحد الأدنى المطلوب (مع خفض العدد تدريجيا ووضع جدول لإحلال المصريين) ورابعاً مدة سريان الإتفاقية (وفقاً للظروف الدولية) مع مراجعة الاتفاق خلال فترة محددة، وخامساً اتاحة القاعدة للاستخدام فى المستقبل (وضع صيغة مقبولة)، وسادسا، المشاورات العسكرية والاقتصادية (فى حالة إبرام اتفاق القاعدة) يمكن إجراء مباحثات ثلاثية بين مصر وبريطانيا والولايات المتحدة لدعم مصر عسكريا واقتصاديا.

واضح من التفاصيل المقترحة أنها بالفعل إطار عمل تؤكد درجة الاسهام والتاثير الفعال الذى تعمل به الخارجية الأميريكية لدفع عجلة المفاوضات المصرية الإنجليزية من خلال مقترحات عملية وتقريب وجهات النظر. وبعد استطلاع الخارجية لتعليقات سفيرها بالقاهرة، يرى كافرى أن هذه المقترحات قد تفتح الباب فعلاً للحل مع مراعاة أن المبدأ الأساسى الذى يتمسك به المصريون هو (التمصير النهائى للقاعدة) وأنهم لن يتراجعوا عنه، ويشرح ماذا سيقبل وماذا سيرفض المصريون من هذه المقترحات: مثل رفض وجود ضابط أركان حرب كمستشار فنى، وترك مدة السريان غير محددة وأهمية موافقة المصريين على مبدأ الإتاحة للاستخدام وربط ذلك بالمساعدة العسكرية والاقتصادية [4].

وتأكيدا لاهتمام الخارجية باستمرار هذا الحوار الهام مع سفارتيها فى لندن والقاهرة بعث (دالاس) بالمزيد من التفاصيل عن إطار العمل أو الصيغة المقترحة للنقاط التى يتفق عليها بين مصر وبريطانيا فى مفاوضات

1- Top Secret, The White House, washington, June 16, 1953, Memo for the secretary of state, Re: Message on Egypt pp. 1 - 3 Box (1) White House Correspondece 1953, White House Memo Series J.F.D. papers 1952 - 1959.

(٢) نفس المصدر

3-Telegram sent fourn secretary, July 4, 1953 to Cario no. 17, London no. 19, File no. 320, 1 Anglo - Egyptian Negotiations.

4- Telegram sent to secreatry of state July 6, 1953, no. 20, London no. 5, File no.320 Anglo - Egyptian Neogtiations.

تسوية قاعدة القناة حول الإدارة الفنية (تولى المصريين إدارة المستودعات والمنشآت وقاعدة القناة وتولى المستشار الفنى البريطانى عملية الصيانة الفعلية، يقرر الطرفان موضوع الزى والتبعية القانونية للفنيين، كما يتولى المصريون قيادة مراكز الاتصالات مع تولى أفراد بريطانيين للعمليات) بالنسبة لتحديد عدد الفنيين والحد الأدنى المطلوب ٤٠٠٠ فنى يرحلون فى نهاية خمس سنوات (مدة سريان الإتفاقية خمس سنوات) وكل هذه الصياغات إنما تعكس الاهتمام المتزايد لحل المشكلة وتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر لخلق رغبة لدى مصر لمزيد من التعاون مع الغرب[١].

وبالتوازى مع اتصالات (دالاس ـ كافرى) كان السفير الأميريكى بالقاهرة على اتصال مستمر مع عبدالناصر الذى يعمل على الحصول على موافقة مجلس قيادة الثورة على هذه المقترحات «وينقل تقدير المصريين لجهودنا لمساعداتهم فى التوصل لتسوية واتفاق وأننا بدخولنا فى وساطة نشطة فقد اضطلعنا فى نظرهم بمسئولية قانونية بعدم التخلى عنهم»، ويضيف (كافرى) فى رسالته إلى (دالاس) «أن المصريين يتوقعون أن نبذل محاولات نشطة مع البريطانيين لاقناعهم وأنهم، أى المصريين، يؤكدون قبولهم للصياغة الأميريكية مع تغيرات طفيفة [٢]».

المفاوضات الأميريكية البريطانية فى واشنطن يوليو ١٩٥٣:

وبعد هذا الحوار بين الخارجية وسفرائها فى القاهرة ولندن حول إطار العمل فى المقترحات الخاصة بتسوية الجلاء، انتقلت الجهود الأميريكية إلى مستوى آخر تمثل فى المباحثات الأميريكية البريطانية فى واشنطن حول مصر وإمكانيات دفع المباحثات المصرية الإنجليزية حول قاعدة السويس، وقد عقدت المباحثات هذه فى جلستين ١١، ١٤يوليو ١٩٥٣ بين وزير الخارجية البريطانية ووزير الخارجية الأميريكى.

وقد عقد الاجتماع الأول فى ١١ يوليو ١٩٥٣ وكانت أهم عناصر المناقشة فى الاجتماع الأول إطار الخطة البريطانية التى قدمها اللورد سولسبرى Salisbury وزير الخارجية البريطانية ثم مضمون الموقف البريطانى فى المفاوضات وتعليقات دالاس وزير الخارجية الأميريكى لتوضيح موقف الولايات المتحدة، ثالثا نص الرسالة التى بعث بها اللواء محمد نجيب إلى الرئيس ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع) وتسلمتها الإدارة الأميريكية فى ١١يوليو ١٩٥٣ لتحديد الموقف المصرى من المفاوضات ومن دور الولايات المتحدة ورابعا، الخطة المصرية والصيغة المصرية التى بعث بها اللواء محمد نجيب مع رسالته إلى ايزنهاور (المرفق بمحضر الاجتماع) [٣].

1- Telegram received from secretary July 7, 1953 no. 23 File no. 3201.

Egyptian Negotitions, telegram received from secretary no. 22, July 7, 1953.

2- Incoming telegram, Dept. of state, Top secret, from Cairo, to secretary of state no. 43, Jly 10, 1953, DDE papers 1953 - 61, Ann Whitman File, international series, Egypt, 7/10 - 53.

(٣) نصوص مضابط الاجتماعات المشتركة الأميريكية البريطانية فى واشنطن بين دالاس وسولسبرى لبحث موضوع قاعدة قناة السويس ـ انظر:

Top secret, Washington talks, the U.K. U.S. suez Canal base, minutes of meetings, Jly 11, 14, 1953, Copy no (27), 29.

وسوف نعرض بإيجاز ما قدمه اللورد سولسبرى من إطار الخطة outline of plan أو الصيغة البريطانية التى أعدها الوفد البريطانى ويحتوى على العناصر التالية: الجلاء (الانسحاب خلال ١٨ شهر) القاعدة (ضرورة احتفاظ بريطانيا بالسيطرة الفنية) وحول إتاحة القاعدة للاستخدام وحق بريطانيا فى العودة (تعتبرها بريطانيا مسألة بالغة الأهمية ولذلك تقترح صياغة تقول إنه فى حالة نشوب حرب كبرى أو عدوان أو تهديد بالعدوان ضد مصر من قوى خارجية فإن القاعدة سوف تتاح للتصدى الكامل، وأن العدوان أو التهديد بالعدوان على تركيا أو إيران أو أى دولة عربية من جانب قوى خارجية يعتبر عدوانا أو تهديدا بالعدوان على مصر) وبالنسبة للدفاع الجوى (اقتراح منظمة مصرية إنجليزية مشتركة متكاملة للدفاع الجوى تشمل أسراب بريطانية أو تقديم مستشارين بريطانيين لمصر لتنسيق الدفاع الجوى عن الشرق الأوسط) أما بالنسبة للمعونة العسكرية فلا ترى الصياغة البريطانية مبررا لعرضها على المصريين، وبالنسبة لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط توافق رأى دالاس على اعتبار الإتفاقية المصرية الإنجليزية خطوة أو مرحلة على الطريق لإنشاء إتفاقية دفاع مشترك، وحول مدة السريان (خمس سنوات).

وطلب سولسبرى التأييد الأميريكى لمقترحاته خاصة فكرة (الحلف) لتجنب حدوث فراغ، واقترح أن تبعث الولايات المتحدة مبعوثا للقاهرة يضع ثقله وراء المباحثات وأن المصريين سوف يوافقون إذا تأكدوا من التأييد الأميريكى، كما شارك القائد البريطانى سير برايان روبرتسون فى شرح الجوانب العسكرية للصياغة البريطانية.

وقد طرح دالاس الأفكار الأميريكية تعقيبا على شرح سولسبرى وروبرتسون كما يلى:

- أن للولايات المتحدة نفس الأهداف السياسية التى تتوخاها المملكة المتحدة.

- أن الولايات المتحدة من اتصالاتها مع مصر ترى الصياغة المصرية المقترحة فى رسالة نجيب إلى ايزنهاور تقدما ملموسا عن المواقف السابقة خاصة موافقة المصريين على وجود ٤٠٠٠ من الفنيين.

وشرح دالاس تقديراته لاهتمام المنطقة العربية بخلافها مع إسرائيل بأكثر من اهتمامها بالخطر السوفيتى، وأنه يرى لذلك أن المنطقة لا يعتمد عليها من وجهة نظر الأمن وأنه يمكن توفير قوة أكبر يعتمد عليها من دول الحزام الشمالى خاصة تركيا وسوريا والعراق، وعبر دالاس أنه حتى مع التوصل لاتفاق مع المصريين سوف يحدث احتكاك مستمر وأنه يتوقع الكثير من المشكلات فى جعل مصر (المركز العسكرى للحلف الدفاعى) ومن ثم فإن الولايات المتحدة تتجه للتفكير بدرجة أكبر فى مجموعة دول النطاق أو الحزام الشمالى التى لا تولى اهتماما كبيراً للصراع مع إسرائيل بل تشارك الولايات المتحدة اهتماماتها، ومع ذلك أكد دالاس اهتمام الولايات المتحدة بأهمية تواجد قوات دفاع بين قاعدة السويس والإتحاد السوفيتى لصد المعتدين وأنه فى حالة الحرب فإن هذه القوات سوف تدعم أساسا من منطقة القناة.

أما الموقف المصرى فقد تمثل أولا فى مضمون رسالة نجيب التى أوضحت بجلاء أنه إذا تحققت تسوية مرضية فإن مصر سوف تتعاون بصدق مع أصدقائها وحلفائها وسوف تكون مستعدة لمساعدتهم لاداء دورها الكامل فى بناء القوة العسكرية والاقتصادية والإستقرار الجماعى الحيوى لتحقيق أمن الشرق الأوسط، كذلك أكدت رسالة نجيب الإستعداد المصرى لإبرام اتفاقية القاعدة مشروطة باتفاق متزامن على الجلاء الفورى للأفراد البريطانيين فى منطقة القناة باستثناء الحد الأدنى، كما انه لا يمكن طلب موافقة مصر على وجود فنيين

والالتزام بإتاحة القاعدة دون تقديم مقابل فى شكل التزام وتأكيدات بتزويد مصر بالمعدات العسكرية والمعونة الأخرى، وأكدت رسالة نجيب أن الموقف المصرى ليس للمساومة بل يعكس رغبة صادقة من جانب مصر للتوصل إلى تسوية مشروعة وسلمية (١).

بالإضافة لرسالة نجيب طرحت المقترحات المصرية التفصيلية للمفاوضات مع بريطانيا بالنسبة للإدارة الفنية للقاعدة وتولى قيادتها ضابط مصرى مع تعيين ضابط بريطانى لهيئة أركان القاعدة كمستشار فنى مسئول عن تدريب المصريين على مهام الفنيين البريطانيين بملابس مدنية.

بالنسبة لنقل المواد من وإلى القاعدة تمنح المملكة المتحدة حقوقا كاملة فى نقل أى معدات من وإلى القاعدة مع عدم الزيادة إلا بموافقة مصرية. وعن عدد الفنيين بعد الإنسحاب يحدد بأربعة آلاف لمدة ٣ سنوات هى مدة سريان الاتفاق، مدة سريان الاتفاقية ثلاث سنوات، أما إتاحة القاعدة فى المستقبل ويطبق بشرط موافقة مصر على وجود فعلى للتهديد أو الهجوم، وحول المشاورات العسكرية والاقتصادية فور إبرام الاتفاق، تدعو مصر خبراء عسكريين واقتصاديين من المملكة المتحدة والولايات المتحدة للتباحث بشأن خطط الدفاع عن المنطقة وتدابير دعم مصر عسكريا واقصاديا.

ولا شك أن هذه المباحثات كانت شاملة الطابع لاستعراضها الآراء البريطانية والتعليقات الأميريكية والمقترحات المصرية، فالصياغة البريطانية تركز أساسا على موضوع الدفاع والحرب والصياغة المصرية التى تراها الولايات المتحدة تمثل تقدما ملموسا تركز على التفاصيل الفنية تاركة موضوع إتاحة القاعدة للاستخدام للمستقبل، كما تعكس وجهات نظر دالاس نقدا لتركيز المقترحات البريطانية على منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى لا يرى دالاس احتمالا لقيامها فى المستقبل فى الظروف الراهنة بل ويطرح بديلا لها هو ما عرفه باسم دول الحزام الشمالى.

والواقع أن القراءة التحليلية للنصوص البريطانية والمصرية ثم تعليقات دالاس تدفعنا إلى أن نرجح أن (إطار العمل الأميريكى) أو الأفكار الأميريكية التى بعث بها دالاس إلى كافرى تكاد تكون هى الصياغة المصرية المقدمة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء المباحثات مع تعديلات طفيفة خاصة بمدة سريان الاتفاق، كما يؤكد هذا الترجيح حماس دالاس فى دفاعه عن المقترحات المصرية (الأميريكية النشأة)بالإضافة إلى شروح مساعدى دالاس أثناء المفاوضات عن إيجابيات الورقة المصرية، (كما فعل بايرود).

فالورقة المصرية ليست إلا الأفكار الأميريكية معدلة مما يلقى ضوءا قويا على طبيعة الدور الدقيق الذى لعبته الدبلوماسية الأمريكية فى هذه المفاوضات بين مصر وبريطانيا فهو دور (الوسيط النشيط) وإن لم يكن دور الوسيط المعلن.

وقراءة نصوص محاضر الجلسة الثانية المشتركة بين دالاس وسولسبرى فى ١٤ يوليو تؤكد ما يحاول الباحث التوصل إليه من اقتراب وجهات النظر الأميريكية من الموقف المصرى المطروح إلى حد أثار خلافا حادا وعنيفا بين سولسبرى ودالاس، دفع دالاس إلى أن يصارح وزير الخارجية البريطانية بحقيقة الموقف الأميريكى

---

(١) نفس المصدر، نص رسالة نجيب بالمرفق (١) من محاضر الاجتماعات.

دون أدنى تردد، فقد وجه دالاس نقداً اتسم بالحدة إلى سياسات بريطانيا[1] ووصفها بالجمود والتشدد والأساليب الاستعمارية وطالبهم بالمرونة من أجل صالح الغرب بأكمله وليس لصالح بريطانيا وحدها وصارح سولسبرى بأنه لا يستطيع أن يعد بدعم الولايات المتحدة لموقف متشدد يؤدى إلى الإنهيار وحرب العصابات وصارح الوفد البريطانى أنه من خلال زيارته لمصر بذل جهدا لحث مصر عن العدول عن سلوك طريق حرب الفدائيين *. كذلك فإن تعليقات اللورد سولسبرى وسير «برايان روبرتسون» القائد العسكرى البريطانى كانت تدافع عن السياسة البريطانية وتبررها وتحولت من طلب تأييد الولايات المتحدة إلى مجرد التماس عدم مصارحة مصر بتأييد الولايات المتحدة لمقترحاتها فى رد ايزنهاور على رسالة نجيب.

وقصارى القول أن هذه المباحثات كشفت بجلاء، عن عمق الاختلاف بين الموقفين الأميريكى والبريطانى فى التعامل مع المسألة المصرية، فبينما ركزت النظرة النظرة الأميريكية على ضرورة التأقلم مع المتغيرات الجديدة تركزت النظرة البريطانية على اعتبارات السياسة الداخلية فى بريطانيا والإعتبارات الأمنية الإستراتيجية دون مراعاة الظروف الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن رد ايزنهاور على نجيب برغم إلحاح وزير خارجية بريطانيا أبدى الترحيب بالمقترحات المصرية ووصفها بأنها تمثل خطوة هامة للأمام وإن تركت بعض الصعوبات دون حل، ويطلب ايزنهاور من نجيب أن يأخذ فى اعتباره أن أمن مصر لابد وأن يتأثر بوقوع حرب عالمية أو هجوم عدوانى على مناطق خارج الدول العربية وأن هذا لابد وأن ينعكس على مسألة إتاحة القناة للإستخدام فى المستقبل ومدة سريان الاتفاقية. ويخلص ايزنهاور إلى أن المقترحات المصرية والبريطانية ليست متباعدة ويوصى باستئنافها

ويؤكد ايزنهاور لنجيب أنه على استعداد لتقديم مساعدات أميريكية إلى محمد نجيب فى خطط التنمية الاقتصادية ودعم القوات المسلحة وعن أمله فى التوصل إلى تفاهم يتزامن مع توقيع اتفاقيات قاعدة القناة مع المملكة المتحدة [2].

مما لا شك فيه أن المباحثات الثنائية الأمريكية البريطانية فى واشنطن ١١ - ١٤يوليو ١٩٥٣ وشمولها ببحث المقترحات الأمريكية والمصرية وطرح الموقف الأميريكى لتصوراته بكل وضوح وصراحة، كانت مقدمة لمرحلة تالية من سير عملية المفاوضات المصرية الإنجليزية فى القاهرة خلال الشهور التالية من أغسطس إلى أكتوبر اتسمت باتصالات غير رسمية دقيقة بين عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأميريكية وبين عبدالناصر وكافرى السفير الأميريكى، كما اتسمت بلقاءات ومباحثات غير رسمية بين الجانبين المصرى والبريطانى

---

(١) نفس المصدر.

(*) يذكر كمال الدين رفعت فى مذكراته : أن الفترة من مايو ويونيو ١٩٥٣ قد شهدت بالفعل تحركا واسعا للفدائيين فى منطقة القناة. انظر تفاصيل نشاط الفدائيين فى هذه الفترة فى مذاكرت كمال الدين رفعت، إعداد مصطفى طيبة، حرب التحرير الوطنية بين الغاء معاهدة ١٩٣٦ والغاء اتفاقية ١٩٥٤، دار الكاتب العربى، القاهرة، ص ٢٦٠.

وراجع عن حالة الأمن فى منطقة القناة وعمليات الفدائيين الوثائق البريطانية تقارير الملخصات الأسبوعية خاصة الفترة يناير وفبراير ومارس ١٩٥٤: انظر التقارير رقم ٢٠ فى ٢٨ يناير ١٩٥٤، المحضر السياسى من السفارة البريطانية بالقاهرة F.O. 371/ 108313 - 7612 والتقرير رقم ١١٣ فى ٢٢ إبريل ١٩٥٤ عن الأحداث فى منطقة القناة F.O. 371/ 108313 - 7612.

(٢) قام دالاس بإعداد الرد الموجه من ايزنهاور إلى نجيب بعد التشاور مع سولسبرى والجنرال روبرتسون، انظر: Top secret, July 15, 1053, Memo for the president, the White House, sub. Egypt DDE papers 1953 - 1961, International series Box (8) file Egypt 7 - 15 - 53.

وحول نص مشروع الرسالة انظر: Letter draft reply from D.D.E. to Naguib, Top secret, D.D.E. papers, Ann whitman file Box (8) Egypt 7 - 15 - 53.

وتدخلات متعددة للسفارة الأميريكية لتقريب وجهات النظر ـ للحيلولة دون انهيار المباحثات، واتسمت كذلك بتوجيهات مستمرة وارشادات من الخارجية الأميريكية إلى سفاراتها فى القاهرة للمعاونة بل ورسائل مباشرة من ايزنهاور إلى الحكومة البريطانية إذا اقتضى الأمر واحتاج للتدخل لإنقاذ المفاوضات.

لقد كانت المفاوضات المصرية الإنجليزية التى تراقبها وتسهم فى دفعها الدبلوماسية الأميريكية تتقدم أحيانا وتتعثر أحيانا أخرى ولكنها بعد المباحثات الأميريكية البريطانية فى صيف ١٩٥٣ قد بدأت فعلا فى السير فى الاتجاه الصحيح نحو التسوية خاصة وأن الدبلوماسية الأميريكية كانت تقف موقف الناصح والمؤيد للمفاوض المصرى سواء فى المواقف العامة أم فى التفاصيل الفنية التى تحتاج لمهارات خاصة فى الصياغة والكتابة لبنود الاتفاق.

بدء الاتصالات غير الرسمية المصرية البريطانية بمشاركة أميريكية:

سارت الإتصالات غير الرسمية الخاصة بالمفاوضات المصرية الإنجليزية فى عدة مسارات أو إتجاهات متوازية ومتداخلة، المسار الأول: الإتصالات المصرية الأميريكية خاصة إتصالات عبدالناصر وليكلاند مستشار السفارة الأميريكية بالقاهرة ركز فيها عبدالناصر على عدم اللجوء للعنف قبل استنفاذ كل سبل تسوية النزاع المصرى الإنجليزى كما أكد الحاجة لتسوية بناءة لهذا النزاع كمقدمة لابد منها لحل مشكلات مصر الأساسية، وأكد عبدالناصر ضرورة الصبر والمثابرة وضبط النفس وضرورة تهيئة الجو العام، وفى المقابل أبرز المسؤل الأمريكى تأييد الولايات المتحدة للتوصل لتسوية سلمية تخدم سياسة مصر وفى الوقت نفسه تحتفظ بقاعدة قناة السويس فى حالة تشغيل جيدة للإستخدام الفورى بواسطة مصر أو حلفائها مستقبلا والمح لرسالة ايزنهاور إلى نجيب خاصة تأكيد الولايات المتحدة على التسوية والمساعدة [1].

ويصف كافرى (اتجاه عبدالناصر) فى المقابلة بأنه يتصف «بالواقعية والنضج».

أما المسار الثانى فهو بين الإتصالات المصرية البريطانية غير الرسمية فى أعقاب مشاورات واشنطن الثنائية فى ١١ ـ ١٤يوليو ١٩٥٣ وكانت فى شكل طلب لاتصالات غير رسمية مع الجانب البريطانى ممثلا فى روبرتسون القائد البريطانى فى القناة لمعرفة رد فعله أزاء المقترحات المصرية المقدمة مع رسالة نجيب إلى ايزنهاور، فقدم الجانب البريطانى تعليقاته التالية: بالنسبة لتنظيم القاعدة توافق بريطانيا على فكرة تولى قائد مصرى يساعده مستشار فنى بريطانى وإن لم يتفق على لقب الأخير بين الجانبين مع استمرار خلافات حول علاقة المصريين بمركز الاتصالات، ومشكلة ارتداء الزى العسكرى البريطانى، وبالنسبة لمدة السريان أوضح البريطانيون أن مدة بقاء الفنيين هى مدة سريان الاتفاقية (١٠ سنوات كما يراها البريطانيون و٣سنوات كما

1- Telegram sent to secre. .y of State August 2, 1953, Sent no. 160File no. , 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

يراها المصريون) ولازال الأمر معلقا. وواضح أن البريطانيين قدموا الصيغة التى نوقشت فى واشنطن أو أنهم التزموا برد فعلهم كما كان فى واشنطن ولم يبد المصريون ارتياحا لتعليقات البريطانيين[١] وبرغم الخلافات فإن هدف مباحثات واشنطن قد تحقق وهو دفع الجانبين المصرى والبريطانى لبدء الاتصالات غير الرسمية من جديد.

ولم تكن الولايات المتحدة بغافلة عن وجود اختلافات بعضها جوهرى وبعضها ثانوى بين الجانبين، وخشية منها من انهيار المفاوضات أو وقوفها بعث دالاس برسالة واضحة الهدف والمضمون إلى سفارتيه فى القاهرة (رقم ١٨٣) ولندن ٧٨٤ فى ٢٤أغسطس يحث فيها السفيرين على بذل كل الجهود لمنع انهيار المفاوضات والتدخل عند الضرورة لصياغات توفيقية ومقترحات وسط بين الطرفين[٢]، وفى ذلك كما هو واضح من قراءة وتحليل الوثيقة أن دالاس كان يعطى ضوءاً أخضر لكافرى بالتدخل وأداء دور أنشط وأكثر تأثيرا خاصة وأن المفاوضات بين الجانبين المصرى (عبدالناصر وفوزى وعبدالحكيم عامر) وبين الجانب البريطانى (برئاسة روبرتسون) أوضحت نقاط اختلاف أساسية حول رفض المصريين إضافة تركيا وإيران للدول التى تتعرض للعدوان وتنفيذ الإتفاقية فى خلالها وأن مصر تكتفى بالتشاور فى حالة الهجوم على تركيا. أما العنصر الثانى الخلافى فهو مدة سريان الاتفاقية (يطالب البريطانيون بعشر سنوات ويطالب المصريون بخمس سنوات). والعنصر الثالث هو بدء سريان الإتفاقية (هل تبدأ بعد التوقيع كما تريدمصر أم بعد إتمام الجلاء كما تريد بريطانيا)، وأخيرا مدة جلاء القوات (يقدرها البريطانيون بسنيتن ويقدرها المصريون بستة شهور) وبرغم هذه الاختلافات فإن التقدير البريطانى أنه قد حدث اقتراب فعلا على الإتفاق حول أخطر الموضوعات، وهو إتاحة القاعدة للاستخدام فعلا. ولكن برغم التقدير البريطانى فقد كانت الهوة واسعة فى نقاط أخرى ويحتاج الأمر لجهود أميريكية للتوفيق [٣] خاصة وأن عبدالناصر قد نقل اعتراضاته على إضافة تركيا، وعلى طول مدة السريان للسفارة الأميريكية مما دفع كافرى إلى طرح أفكار بديلة لتقريب وجهات نظر الجانبين (نص أكثر شمولا دون تحديد اسمتركيا) [٤] تلبية لرغبة عبدالناصر التى نقلها إليه بل ونقلها إلى الخارجية الأميريكية عن طريق السفير المصرى الذى طلب مساعدة الخارجية الأميريكية فى إقناع البريطانيين بتغيير موقفهم بالنسبة لمدة السريان خاصة وأن مبدأ هاماً قد اتفق عليه وهو اتاحة القاعدة للإستخدام. وبدأت الخارجية تفكر فى خطوات أكبر للتدخل المؤثر لإنقاذ المفاوضات[٥] وكان تحرك الخارجية الأميريكية استجابة لطلب عبدالناصر فى اتجاهين التشاور معه لنصحه وتضييق فجوة الخلاف ثم اجراء إتصالات أميريكية بين دالاس وسولسبرى، والواقع أن تقديرات السفارة الأميريكية فى الحالتين كانت هى المحرك الحقيقى للاتصالات فى الاتجاهين.

1- Telegram sent to secretary of state Augst 3, 1953 no. 187 file 320. 1 Anglo - Egyptian negotiations.

2- Telegarm received form secretary of state, August, 14, 1953 to Cairo, 183, London 784, File no. 320. Anglo - Egyptian negatiations.

3- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953, no. 253, from Cairo file no. 320. 1 Anglo - Egyptian ngotiations.

4- Telegram sent to secretary of state, August 25, 1953 no. 250, same file.

(أراء عبدالناصر فى سير المفاوضات وملاحظاته كما نقلها للسفارة الأميريكية وتعليق السفير الأميريكى كافرى على كيفية التغلب على الصعوبات).

(٥) رسالة الخارجية الأميريكية إلى كافرى حول طلب عبدالناصر لمساعدتها وتدخلها عن طريق السفارة المصرية فى واشنطن فى ٢٨ أغسطس ـ انظر:

Telegram sent from secreatry of state, August 28, 1953 to Cairo no., 239, London 1063, file no. 320. Anglo - Egyptian negotianions.

فبالنسبة لاتصالات السفارة الأميريكية مع عبدالناصر، حثته على عدم قطع ، اوضات حيث أن أساس الاتفاق أصبح وشيكا وحتى فى حالة إحراز أى تقدم يجب انتظار زيارة روبرتسون للندن للتشاور، وكان حرص السفارة على عدم وقف المفاوضات أوانهيارها مدفوعا بتحذيرات عبدالناصر الواضحة أن مصر قدمت تنازلات كبيرة من قبل بناء على مشورة الولايات المتحدة وأن مجلس قيادة الثورة وصل إلى نهاية الشوط وأن المزيد من التنازلات يعرضه للخطر داخليا وبدأ يلمح إلى تزايد المعارضة الداخلية التى قد ترغمه على وقف المفاوضات واللجوء لكل السبل العسكرية والسياسية لطرد البريطانيين[١] الأمر الذى أوضح للسفارة الأميريكية وللخارجية بالتالى دقة المرحلة التى وصلتها المفاوضات ودقة وضع المفاوضين المصريين وضرورة التدخل المؤثر لدى بريطانيا.

والواقع أن التقرير الشامل لكافرى تضمن تحليلاً للوضع الدقيق الذى وصلته المفاوضات وردود الفعل فى مصر والإحساس بالمرارة وفقدان الثقة وخيبة الأمل الذى تشعر به القيادة المصرية تجاه الولايات المتحدة بأنها تخلت عنها وحصلت على تنازلات دون مقابل من أجل حليفتها المملكة المتحدة يهدد وضع الولايات المتحدة ويؤدى إلى ضياع ما حققته، وأن السبيل الوحيد لإنقاذ الموقف هو العمل على تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا حول القاعدة بأسرع ما يمكن حتى يمكن فتح امكانيات جديدة للعمل البناء فى الشرق الأوسط اقتصاديا وعسكريا، ويقلل من احتمالات الصدام مع المملكة المتحدة ويوحى بصراحة بتدخل فعال للولايات المتحدة مع المملكة المتحدة فى لحظة قد لاتكون بعيدة[٢]، وقد وصف كافرى الموقف المصرى بأنه لم يكن يتوقع منه الذهاب إلى هذا الحد لقبول المقترحات البريطانية الخاصة بمدة سريان الإتفاقية وأن مجلس قيادة الثورة يقدم على مجازفة سياسية كبرى لاحتمالات المعارضة من الوفد والإخوان والشيوعيين بل وحتى الباشوات، ويلخص كافرى تقديراته بأن أمن المنطقة لن يتحقق دون التوصل لتسوية النزاع المصرى الإنجليزى التى سوف تفتح الباب لحسن النوايا والتعاون المتكافئ مع مصر فى الدفاع عن المنطقة [٣].

فى ضوء هذه التحذيرات أو التوصيات للسفارة الأميريكية فى القاهرة وفى ضوء مسعى عبدالناصر لدى كافرى ولدى الخارجية طالبا وساطتها وتدخلها، تبادل دالاس مع سولسبرى رسالة حول التطورات فى مصر، ابلغه فيها أن المباحثات قد أحرزت بعض التقدم وإن ظلت بعض الخلافات قائمة وأنه من المهم استمرار المباحثات لدفع هذه العلاقات الجديدة إلى الأمام[٤]، كما أجرت الخارجية الأميريكية أتصالات مع سلوين لويد وزير الخارجية البريطانى ومع السفير البريطانى فى نيويورك اثناء انعقاد دورة الجمعية العامة واستطاعت بلورة المقترحات البريطانية فى صورة معدلة قد تؤدى إلى قبولها، وأبرقت بها إلى كافرى وطلبت مساعدته فى

---

(١) رسالة السفارة الأميريكية بالقاهرة إلى الخارجية فى واشنطن ٣١ أغسطس رقم ٢٧٣، ورقم ٢٩٠ فى ٥سبتمبر بنفس الملف عن مقابلات عبدالناصر وليكلاند ورقم ٢٩٣ فى ٦ سبتمبر فى نفس الملف.

2- Foreigh service despatch, secret, no. 625 from cairo to secretary, Sept. 4, 1953, Sub. Apperciation of U.S. position in Egypt, 611. 74/9 - 453.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى واشنطن رقم ٣٠٢ فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٣، نفس الملف (المفاوضات المصرية الإنجليزية).

(٤) نص مشروع الرسالة المقترحة انظر:

Confidential sept. 8, 1953, Memo for MR Byroade NEA from John Foster Dulles, 774.00/9-8-53, draft of suggested message from the president to prime minister Churchill.

(عدل ايزنهاور عن ارسال الرسالة المقدمة وكلف بها دالاس).

تأييد المقترحات البريطانية. وأهم التعديلات البريطانية بعد تدخل الولايات المتحدة هى خفض مدة السريان إلى ٧ سنوات بعد إبرام الإتفاق، وأن يستغرق الجلاء عاماً ونصف، وثلاث سنوات للفنيين، وكذلك تعديل الصيغ المقترحة لإتاحة القاعدة للإستخدام فى حالة الهجوم على مصر أو إحدى الدول العربية وإتاحة القاعدة للإستخدام (فى حالة الهجوم على تركيا وإيران) والتشاور فورا بين مصر والمملكة المتحدة والنص على حرية الملاحة فى القناة فى ديباجة الاتفاق. وقد طلبت الخارجية من كافرى بذل قصارى جهده للمساعدة خاصة وأن هذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من البريطانيين[١] الذين لن يتراجعوا عن مقترحاتهم، وقد نصح كافرى عبد الناصر فعلا بقبول الموقف البريطانى وأشار عليه أن مرونة البريطانيين بالنسبة للتفاصيل قد يمكن من التوصل إلى اتفاق وذلك على الرغم من الصعوبات الجمة التى شرحها عبد الناصر لكافرى فى قبول المقترحات البريطانية داخل مجلس قيادة الثورة معرضا نفسه ومكانته وهيبته للاتهامات بالتنازل للبريطانيين[٢].

وعند هذا الحد كانت المباحثات البريطانية المصرية قد وصلت إلى نقطة حرجة لاختلاف مواقف الطرفين تجاه مدة سريان الإتفاقية ونوع الزى الذى يرتديه الفنيون، وإدراج تركيا فى الدول التى تنفذ الإتفاقية بالنسبة لها عند إتاحة القاعدة للإستخدام مما دفع إلى انسحاب عبد الناصر من جلسات المباحثات يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بعد أن أوضح للسفير الأميريكى أن ليس بمقدوره التقدم بالمزيد من التنازلات وأن الولايات المتحدة مدعوة للتدخل لإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات[٣].

وبرغم ذلك ظلت الإتصالات الفردية بين الجانبين المصرى والأميريكى حول الجوانب الفنية (استخدام الزى) فى مقابلات بين على صبرى ولويس جونز مستشار السفارة الأميريكية[٤]، كما استمرت من ناحية ثانية الإتصالات الأميريكية البريطانية لإجراء دراسة تفصيلية على صياغة لمواد الاتفاق، فأعد الجانبان ورقة مشتركة فى ١٣ أكتوبر ١٩٥٣ تحت اسم «ورقة محادثة ثنائية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول المفاوضات المصرية» كما ارفق بهذه الورقة مذكرة تحت اسم «مذكرة تفاهم على المبادئ» وقد تناولت ورقة المباحثات دور القاعدة بعد الانسحاب. وتركزت مذكرة التفاهم حول مبدأ إتاحة القاعدة للإستخدام ووضع مركز الاتصالات تحت السيطرة البريطانية والسماح باستخدام الطائرات البريطانية. والواقع أن مباحثات أكتوبر وما اسفرت عنه (ورقة المباحثات الثنائية ومذكرة التفاهم تعكس فعلا (التدخل الفعال) الذى تمارسه الولايات المتحدة مع البريطانيين لمحاولة كسر الجمود الذى وصلت إليه المباحثات[٥] وتؤكد الدور الأميريكى الوثيق فى إعداد بنود

---

(١) رسالة من وزير الخارجية فى واشنطن إلى القاهرة فى ١٩ سبتمبر رقم ٣٢٤ ولندن ١٤٨١، نفس الملف.

(٢) حديث كافرى وعبدالناصر فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣ حول قبول المقترحات البريطانية (بعد التشاور الأميريكى والبريطانى) ونصيحة الخارجية الأميريكية لكافرى بالمساعدة ولعبد الناصر بقبول المقترحات، بالاضافة لقرار ايزنهاور بعدم ممارسة مزيد من الضغط على البريطانيين حاليا - انظر

Telegram sent to secretary of state no. 357, sept. 23, 1953.

وبنفس الملف برقية الخارجية إلى القاهرة رقم ٣٢٦ عن مساعى السفير المصرى وعبد الناصر لدى الخارجية ورد الفعل الأميريكى بالنصح بقبول المقترحات البريطانية، كذلك قرار ايزنهاور (بانه من الأفضل عدم الضغط على البريطانيين). انظر مذكرة الحديث مع الرئيس ايزنهاور:

Top secret, personal, private, the secretary of state sept. 23, 1953, Memo of conversation with the president, White House.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٣٦٠ فى ٢٤ سبتمبر، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٨٢٤ فى ٢٥ سبتمبر، نفس الملف.

(5) Top secret, Attached U.S. U.K. bilateral talking paper on Egyptian negotiations and its table entitled "Memo of understanding on principles oct. 13, 1953 611. 74/10- 1353.

وتفاصيل الاتفاقية، وعلى صعيد آخر كان كافرى يواصل جهوده لإقناع عبد الناصر بالعدول عن موقفه وأنه يسعى لتحسين الجو السائد داخل مجلس قيادة الثورة وأنه لولا مشورته لانسحب المصريون من المفاوضات تماما وربما لن تتمكن حكومة مصرية أخرى من التفاوض مع البريطانيين حول قاعدة قناة السويس، فكافرى كان يقوم فى الواقع بمهمتين نصح عبد الناصر بالعدول عن موقفه، وتحذير الخارجية الأميريكية من سوء تقديرات البريطانيين للموقف فى مصر وللصعوبات التى يواجهها عبد الناصر(١)، واستطاع فعلا أن ينجح فى اقناع عبد الناصر بالعودة إلى مائدة المفاوضات فى ٢٢ أكتوبر(٢)، وقد حاولت الخارجية الأميريكية فعلا اقتراح حل وسط لموضوع الزى يقرب بين الجانبين(٣)، وبذلك تكون الخارجية قد تدخلت بشكل حاسم فى تعديل صياغة نقاط الإختلاف الخاصة بإتاحة القاعدة للإستخدام وارتداء الزى الرسمى بحيث تذلل الصعوبات أمام الاتفاق الوشيك.

إلا أن احساس عبد الناصر بالضغوط المتزايدة عليه من داخل مجلس قيادة الثورة ومن المعارضة الداخلية بسبب التنازلات التى قدمها وإتهامه بأن الولايات المتحدة اقتطعت منه التنازل وراء التنازل، دفعه مرة ثانية إلى التشدد والتلويح بقطع المفاوضات وهدد بأنه مالم يتم التوصل إلى اتفاق فإن مصر لن تكون ملتزمة بالتنازلات التى قدمتها وسوف تكون حرة فى طرق السبيل الذى تراه وتعيد النظر فى موقفها تجاه القاعدة وسوف تنهج سياسة الحياد ولن تسمح باستخدام الأراضى المصرية ميدانا للقتال لحرب قادمة وأنه اذا رضخ مجلس قيادة الثورة للضغط الشعبى فى مصر للإتجاه نحو سياسة عدم الانحياز فلن يعود لسياسة التعاون الوثيق مع الغرب لأن مجلس قيادة الثورة يفقد شعبيته فى هذه المرحلة(٤) وأنه مع إدراك مصر لأنها لن تستطيع إجلاء البريطانيين دون تأييد الولايات المتحدة فقد خاب أملها فى هذا التأييد.

ويبدو أن تلويح عبد الناصر ثم فوزى باحتمالات انتهاج مصر لسياسة الحياد كان له مفعوله وتأثيره على تفكير (كافرى) الذى وصف هذا الاتجاه بأنه خطر داهم خاصة إذا ارتبطت بفشل المفاوضات المصرية الإنجليزية مما دفعه إلى التحذير من خطورة اتباع مصر (لسياسة حيادية) ومن خطورة تصعيد الموقف العسكرى بين المصريين والبريطنيين وضرورة بذل المزيد من الجهد لاقناع المصريين لايجاد صيغة مقبولة لإتاحة القناة للاستخدام(٥).

---

(١) رسالة كافرى إلى الخارجية الأميريكية - برقية رقم ٤١٣ فى ٦ اكتوبر بنفس الملف.

(٢) استعرضت برقية السفارة فى ٢٢ اكتوبر الموضوعات التى شملتها المفاوضات المستانفة وهى نقاط الاتفاق (النص على قاعدة القناة فى الديباجة - مدة سريان الاتفاق - عدد الفنيين - اتاحة القاعدة للاستخدام فى معظم عناصرها - ظلت نقطة الخلاف الزى الرسمى) - انظر برقية السفارة رقم ٤٨٨ فى ٢٢ اكتوبر ١٩٥٣، نفس الملف، مع نص نقاط الاتفاق الذى ينشر لأول مرة.

(٣) برقية الخارجية رقم ٤٧٢ فى ٢٣ أكتوبر و ٥٣٨ فى ١٢ نوفمبر، نفس الملف

(٤) مقابلة عبدالناصر مع ليكلاند مستشار السفارة فى ٢نوفمبر ١٩٥٣ - برقية الخارجية الأميريكية رقم ٥٧١ فى ٢٠ نوفمبر ورقم ٥٨٨ فى ٢٢ نوفمبر عن رسالة عبد الناصر إلى الخارجية الأميريكية التى أبلغها السفير أحمد حسين حول نتائج اجتماعاته مع روبرتسون فى القاهرة ، نفس الملف.

وانظر تقرير السفارة الإميريكية رقم ١٤٦٥ سرى فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٣ عن مباحثات الصياغة لمواد الاتفاقية، نفس الملف (مقابلة عبد الناصر وكافرى) وانظر ايضا مقابلة أحمد حسين مع دالاس فى أول ديسمبر بحضور مدير إدارة الشرق الأدنى الذى طرح فيه السفير المصرى على دالاس أن الاختيارات المطروحة على مصر - فى ضوء نجاح او فشل الاتفاق - هى بين اتباع سياسة الحياد او موالاة الغرب مع توجيه اللوم للولايات المتحدة لعدم ممارسة ضغوط على بريطانيا: Confidential, Dept of state, Memo of conversation, Dec. 1, 1953, sub.situation in Egypt on the eve of Bermuda conference Dec. 1953, 774. 00/ 12- 153.

(٥) برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن برقم ٧٤٩ فى ٦ يناير ١٩٥٤ ملف ٥٠٠، الموضوع وقف المساعدات الاقتصادية اذا انتهجت مصر سياسة الحياد.

وفى هذا الاتجاه وإزاء إصرار عبد الناصر على رفض عدد من المقترحات البريطانية (موضوع زى القنيين البريطانيين)[1] راحت الخارجية الأميريكية تحاول إقناع عبد الناصر بأهمية قبول نقاط التفاوض حتى تقدم لها الولايات المتحدة معونة اقتصادية وحل مشاكل قاعدة القناة لتمهيد الطريق نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية مع تاكيد رغبة المملكة المتحدة فى التوصل لاتفاق، وأن المقترحات البريطانية المعدلة هى أفضل ما تحققه مصر وتحصل عليه، وصورت الخارجية الأميريكيةلعبد الناصر المزايا السياسية الداخلية من تحقيق اتفاق الجلاء كما تحقق نصر سياسى باتفاق السودان. وبايجاز فإن الخارجية الأميريكية طرحت على عبد الناصر عن طريق كافرى كل ما يمكن طرحه من حجج وحوافز تتعلق بنجاح المفاوضات وآثارها على السياسة الداخلية من دعم مجلس قيادة الثورة وقدرته على مواجهة المعارضة وتتصل باحتمالات تقديم معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة لمصر[2].

والواقع أنه عندما نقل كافرى لعبد الناصر توصيات الخارجية الأميريكية وتعليقاتها كان رد فعل عبد الناصر مفاجئا لكافرى إذ أبلغه عبد الناصر أنه يستطيع إقناع مجلس قيادة الثورة بتعديل صياغة الإتاحة لاستخدام القاعدة بحيث تشمل الإتاحة الفورية للقاعدة فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا ولكنه لا يستطيع الموافقة على الصياغة البريطانية الخاصة بالزى الرسمى* وكان تعقيب كافرى أنه اذا كانت بريطانيا جادة فى التوصل إلى اتفاق فإن خطوة فى هذا الاتجاه تكون قد تحققت إذا أخذت فى الاعتبار هذا التنازل الهائل من جانب مصر[3]. والواقع أن سير المفاوضات بعد هذا التنازل الضخم الذى قدمه عبد الناصر بجهد واضح ومباشر من كافرى لم يكن لدى عبد الناصر المزيد من التنازلات لتقديمه وبذلك ظل ينتظر رد الخارجية البريطانية مدة من الوقت أصابته بالقلق[4] وخشى من عرضه على مجلس قيادة الثورة قبل الحصول على رد بالموافقة خاصة وأنه - أى عبد الناصر - يخوض معركة شرسة وياسة داخل مجلس قيادة الثورة** *خاصة وأنه قدم هذا التنازل على مسئوليته الخاصة دون عرضه على المجلس[5].

---

(١) برقية السفارة رقم ٧٩١ فى ١٠ يناير ١٩٥٤ إلى الخارجية، نفس الملف الموضوع «المباحثات المصرية الانجليزية - مسألة القنيين».

(٢) برقية الخارجية إلى السفارة فى القاهرة رقم ٨٢٠ فى ٢٢ يناير ١٩٥٤ نفس الملف.

(*) مما لا شك فيه أن جمال عبدالناصر فى قبوله لتعديل صياغة بنود الاتفاقية مع بريطانيا بما يضمن الاتاحة لاستخدام القاعدة على الفور فى حالة الهجوم على الدول العربية أو تركيا، لاشك أنه كان يبدى مرونة ملموسة يمكن تفسيرها بأنها تعود لعدة اعتبارات أولها أن عبد الناصر كان مدفوعا لهذه المرونة بطول مدة المفاوضات مما سيتيح للقوى المعارضة له النقد والهجوم وتاليبها عليه، وثانيا رغبة عبدالناصر فى إنهاء هذه المفاوضات لتدعم مكانته الداخلية ودون التورط فى اعطاء وعود قاطعة للولايات المتحدة قد لايستطيع الوفاء بها اذا تعقدت المفاوضات فترة أطول، وثالثا احساس عبد الناصر أن هناك نذر فى الافق (يناير ١٩٥٤) تشير إلى صراعات داخل مجلس قيادة الثورة قد تؤثر على مكانته ونفوذه ودوره فى المفاوضات مع بريطانيا.

ويروى نجيب فى كتابه «كلمتى للتاريخ» أن الأميريكيين عادوا فى هذه الفترة إلى وساطتهم لتفاوض مصر من جديد مع بريطانيا، ويذكر نجيب أن مصر قبلت الوساطة الأميريكية حتى لا تدخل اجتماعات المباحثات فى دوامة الأحاديث التى يجيد البريطانيون اثارتها، وتركزت الوساطة الأميريكية على مدة سحب القوات البريطانية من القناة، وينسب نجيب للأميريكيين قولهم فى هذه الفترة إن القاعدة لم تعد بريطانية بقدر ما أصبحت غربية استراتيجية اعدت للدفاع عن المنطقة كلها، راجع محمد نجيب، ص١٤٩ - ١٥٠.

(٣) برقية السفارة الأميريكية فى القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٨٣٦ فى يناير ١٩٥٤، نفس الملف.

(٤) تقرير السفارة لمقابلة على صبرى مع لويس جونز فى ٣ فبراير ١٩٥٤ رقم ١٨٥٦ سرى، نفس الملف، وانظر وصف (هيكل) لتنازل عبدالناصر (بانه مجحف وشديد الوطأة على مصر) كما وأن هذا الشرط يعنى تقديم معونة مقابل ثمن باهظ، يعكس مقدار المعارضة التى يتعرض إليها عبد الناصر. (برقية السفارة عن حديث هيكل مع مستشار السفارة فى ٨ فبراير نفس الملف برقم ١٨٩٩).

(**) وعن تطورات الصراع داخل مجلس قيادة الثورة ومقدمات أزمة مارس راجع فى الوثائق البريطانية الملخص السياسى عن الفترة من ١٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٥٤ رقم ٨٤ فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ من السفارة فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية. F.O. 371/ 108313 - 7612 والتقرير رقم ٩٧ فى ٨ ابريل ١٩٥٤، والتقرير رقم ٦٤ فى ١١ مارس ١٩٥٤.

(٥) وانظر مقابلة على صبرى مع ديفيد جونز الملحق الجوى بالسفارة عن تنازل عبدالناصر فى تقرير السفارة رقم ١٩١٣ سرى فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، وكذلك حديث عبد الناصر مع كافرى فى ٩ فبراير الذى اتضح منه مقدار قلق عبد الناصر وخشيته من الضغوط الداخلية لتأخير الاستجابة =

وقد جرت سلسلة من الاتصالات المتتالية بين مجلس قيادة الثورة (عبد الناصر وعلى صبرى) مع السفارة الأميريكية وبين السفير المصرى أحمد حسين وكافرى فى القاهرة خلال الأسابيع الأولى من فبراير ومارس ١٩٥٤، فى جهود مكثفة لإقناع الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا للإستجابة لتنازل عبد الناصر لمساعدته فى بلورة اتجاهات موالية له داخل مجلس قيادة الثورة من ناحية ولمواجهة المعارضة الداخلية من ناحية أخرى، وقد حذر كافرى بأكثر من طريقة من ضياع هذه الفرصة مما يعنى انهيار المصالح الأميريكية والبريطانية فى الشرق الأوسط كما ظل يثنى على (الأسلوب الإيجابى) لنظام الحكم فى مصر فى معالجة المشكلات، وكان كافرى فى كل ذلك كثير الاشادة بعبد الناصر بعد الموافقة على (إدراج اسم تركيا) فى قائمة الدول التى يمكن أن تستفيد بالإتفاقية فى حالة العدوان[١].

منذ يناير وحتى يونيو ١٩٥٤ بعد أن قدم عبد الناصر موافقته على إدخال تركيا ضمن الإتفاقية فى مبدأ إتاحة القاعدة للاستخدام وهو مبدأ وصفه كافرى بأنه يمثل تنازلا هائلا قدمه عبد الناصر، حدث، كما أشرنا منذ قليل اتصالات متتالية لحث الجانب البريطانى على الاستجابة لموافقة عبدالناصر دون جدوى* إلى استدعى محمود فوزى السفير الأميريكى لمقابلته وأبلغه أنه يتحدث باسم رئيس الوزراء وأن مصر تطلب منه أن يبلغ وزير الخارجية الأميريكى أنها تقدمت باقتراح انتظرت طويلا أن تعقب عليه بريطانيا وأن صبر مصر يكاد ينفذ، وكان لغة مقابلة فوزى وكافرى حادثة تنطوى على تحديد واضح بعدم المساومة بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى مباحثات واشنطن اثناء زيارة تشرشل وايدن[٢]. ويلاحظ من هذا التحذير أن تلك الرسالة لم تنقل كالعادة عن طريق عبد الناصر أو على صبرى بل أخذت القناة الدبلوماسية بما يحمل معنى «الجفوة» أو «البرود) الذى بدأ ينتاب العلاقة الحميمة بين كافرى ومجلس قيادة الثورة.

الدور الأميريكى فى استئناف المفاوضات المصرية البريطانية وصياغة بنود الإتفاقية:

واستقراء التطورات والإتصالات المصرية الأميريكية اللاحقة لمقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو توضح أنها كانت فعلا مقابلة هامة حققت من النتائج مالم تحققه إتصالات أخرى حيث جاءت فى أعقابها توجيهات من

= للتنازل الذى قدمه، برقية السفارة رقم ٨٩١ فى ٩ فبراير ١٩٥٤ بنفس الملف، ثم مقابلة تالية بعد يومين بين علي صبرى والمسؤول السياسى بالسفارة نفس الموضوع (تقرير السفارة رقم ١٩٢٨ فى ١٢ فبراير ١٩٥٤ نفس الملف).

وقابل السفير أحمد حسين فى القاهرة كافرى مرتين فى يومين متتاليين ١٠، ١١ مارس لتاكيد خطورة عامل الوقت (برقية السفارة ١٠٧٥، ١٠٧٦ سرى فى ١٠ مارس ١٩٥٤، نفس الملف. وانظر حديث الاخوين على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى مع مستشار السفاره الاميريكية حول مشاعر الاحباط والمرارة لدى عبد الناصر ومن تعاظم تيار الحياد بسبب التعنت البريطانى والسلبية الاميريكية (برقية السفارة السرية فى ٢٨ مايو ١٩٥٤ رقم ١٤٩٩ إلى الخارجية بنفس الملف).

(١) برقية كافرى إلى الخارجية عن حديثه مع عبد الناصر فى ١٧ مارس ١٩٥٤ رقم ١١٠٩ التى اشار فيها أنه هو أى كافرى الذى اقتطع extracted موافقة عبد الناصر على تركيا ـ نفس الملف.

(*) كانت قد بدأت اتصالات غير مباشرة مع البريطانيين عن طريق السفير الاميريكى كافرى فى القاهرة لاستئناف المفاوضات فى ١١ مارس ١٩٥٤ على اساس تنازل مصر لاتاحة قاعدة القناة للاستخدام بحيث تشمل تركيا . راجع الوثائق البريطانية ـ تقرير الملخص السياسى الاسبوعى عن الفترة من ١٠ إلى ١٣ مارس ١٩٥٤ (المفاوضات) .F. O. 3710/ 108313

(٢) مقابلة فوزى وكافرى فى ٢٣ يونيو ١٩٥٤، برقية السفارة السرية رقم ١٥٨٦ فى ١٩٥٤/٦/٢٣، نفس الملف.

دالاس لكافرى ليبلغها للجانب المصرى عن التعديلات على الموقف البريطانى فى أعقاب المباحثات الثنائية مع تشرشل وايدن فى واشنطن [1].

وأوجز دالاس تقديراته أن البريطانيين قرروا إعادة بدء المفاوضات مع مصر والتحرك للتوصل إلى اتفاق مبكر، وأن تشرشل قد قرر هذه السياسة بسبب رغبة الحكومة البريطانية فى نقل قواتها من مصر إلى مكان آخر، وموجز هذه المقترحات هى: أن الحد الأدنى لمدة الجلاء سوف تكون ٢٤ شهرا وبالنسبة لمدة سريان الاتفاقية مابين ١٠ ـ ١٢ عام مع ترك الحرية للسفير البريطانى للتفاوض [2].

دور السفير كافرى فى التوصل للإتفاق:

وبنقل هذه المقترحات البريطانية الجديدة يمكن القول إن المرحلة النهائية أو الجولة النهائية للمفاوضات المصرية الإنجليزية حول القاعدة قد بدأت فعلا*، وقد قدم كافرى المقترحات لمحمود فوزى وأوصاه بقبولها، لكن فوزى اعترض على ثلاث نقاط، النقطة الأولى: مدة الإتاحة وقبول مصر ٧ سنوات فقط، والنقطة الثانية: الالتزام بفترة ١٥ شهر لإتمام الجلاء، والثالثة: هى أن مصر مستعدة لإدراج إيران للتشاور فقط ولكن ليس للإتاحة الفورية للقاعدة. وأشاد فوزى بالدور الأميريكى خاصة بكافرى الذى ابلغه أنه لو سارت المفاوضات بطريقة مرضية فإن الولايات المتحدة سوف تقدم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر [3] وكان ذلك حافزا متجددا يشير إليه كافرى بين الحين والآخر لدفع عجلة المفاوضات.

ومابين ١١ .١٢ يوليو جرت محاولات شاقة بين كافرى وستيفنسون من ناحية والجانب المصرى من ناحية آخرى لاقناع المصريين بالتنازل دون جدوى سواء لمدة السريان (٧ سنوات أو مدة الجلاء ١٧ شهر أو لإدراج إيران) [4] ونقلت مصر اعتراضاتها إلى الخارجية الأميريكية عن طريق سفيرها أحمد حسين موضحا أن عبد

---

(١) برقية دالاس إلى كافرى من واشنطن إلى القاهرة رقم ١٦٠١ فى ٢٨ يونيو ١٩٥٤، نفس الملف.

(٢) برقية دالاس إلى كافرى نفس المصدر.

(*) حول مقدمات وظروف استئناف المفاوضات المصرية البريطانية فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ بوساطة اميريكية فعالة لتعديل الموقف البريطانى إلى حد ممارسة الضغوط عليه، راجع التقرير السرى للسفارة البريطانية فى القاهرة إلى الخارجية البريطانية رقم ١٥٢ فى اول يوليو ١٩٥٤ عن الفترة من ١٦ يونيو إلى ٢٥ يونيو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 – E/ 1013/ 28.

والتقرير السياسى رقم ١٥٧ فى ١٥ يوليو عن الفترة من ٣٠ إلى ١٣ يوليو ١٩٥٤ والتقرير رقم ١٦٥ فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤ الذى تناول توقيع «رؤوس الاتفاق» فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤

F.O. 371/ 108313 - E / 1013 / 32

وقد سبق الاستئناف الرسمى للمفاوضات فى ١٠ يوليو ١٩٥٤ مباحثات سرية بوساطة أميريكية استمرت من ديسمبر ١٩٥٣ حتى مايو ١٩٥٤.

انظر الوثائق البريطانية، التقرير السياسى رقم ١٣١ فى ٢٠ مايو١٩٥٤ F.O. 371 /1013/ 22.

والتقرير رقم ١٤١ فى ٣يونيو ١٩٥٤، والتقرير رقم ١٤٥ فى ١٧ يونيو ١٩٥٤ F.O. 371/ 1013/ 26.

كما يسجل الدكتور محمود فوزى «أن المملكة المتحدة قد وافقت عام ١٩٥٤» على بدء سحب حاميتها المكونة من ثمانين الف من منطقة السويس بضغط اميريكى قوى» ـ انظر محمود فوزى، حرب السويس ص٣٨ ـ ٣٩.

(٣) مقابلة فوزى وكافرى ١١ يوليو ١٩٥٤ برقية السفارة من القاهرة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٣، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة إلى الخارجية فى واشنطن رقم ٤٦ فى ١٢ يوليو ١٩٥٤ جلسة المباحثات التى شارك فيها ستيفنسون السفير البريطانى وعاونه كافرى فى اقناع الجانب المصرى بالشروط البريطانية.

الناصر لايستطيع التنازل أكثر من ذلك لالتزامه أمام ضباط الجيش بمدة الاتفاقية ومدة الجلاء، كما أنه اقنع الضباط بصعوبة بالغة بقبول إدراج تركيا[١].

وفى جولة شبه نهائية بين عبد الناصر وكافرى تمسك عبدالناصر بموقف مصر إلى حد إقناع كافرى بأنه لو حدث إرغام عبد الناصر على قبول هذه الشروط فسوف تكون النتائج وخيمة وضياع مستقبل التعاون مع الغرب، وكان كافرى يرى عبد الناصر يستخدم أسلوبين لإقناع الولايات المتحدة التلويح بمستقبل التعاون مع الغرب وإبراز الاخطار الداخلية عليه وعلى نظامه إذا قدم المزيد من التنازلات[٢].

وفى الجلسة التالية (١٥يوليو) حققت المفاوضات تقدما ملحوظا فى عدد من النقاط الجوهرية باستثناء ثلاث نقاط هى (مدة السريان - مدة الإنسحاب - إدراج ايران)[٣].

وتحدد الموقف المصرى كما طرحه عبدالناصر فى المفاوضات فى رفض إدراج إيران، وبالنسبة لفترة الإنسحاب التمسك بشرط إتمام الإنسحاب قبل انتخابات يناير ١٩٥٦، وبالنسبة لسريان الاتفاق تمسك عبدالناصر بمدة ٧سنوات واوضح أن مصر بذلك توافق لبريطانيا على قاعدة لمدة ٧ سنوات بمعنى ربط مصر لنفسها بالغرب ربطا لافكاك منه، وكان عرض عبدالناصر لقضية مصر موضع تقدير من الجانب البريطانى لمهارته فى المفاوضات وقدرته على الإقناع.

وحلل كافرى الإسلوب المصرى بأنه:

(أ) أبرز التنازل الهائل بالموافقة على إدراج تركيا.

(ب) أن مصر قدمت تنازلا بالموافقة على إتاحة القاعدة للاستخدام وبالتالى تعريض نفسها لخطر هجوم ذرى.

(جـ) أن بريطانيا سبق أن وافقت على مدة سبع سنوات.

(د) دفع صلاح سالم للتلويح باستخدام العنف إذا لم يتم الاتفاق.

وازاء هذا الموقف المتشدد الذى استخدمه المفاوض المصرى، لم يسع الجانب البريطانى إلا أن طلب تعليمات من لندن [٤] للتصرف وانتهى ستيفنسون رئيس الجانب البريطانى (إلى أنه لابد من قبول وجهة النظر المصرية) [٥] لأن بريطانيا كانت ستجلو على أى عام حال عام ١٩٥٦. ولم يكن ثمة من سبيل إلا الموافقة فعلا

---

(١) مقابلة السفير المصرى أحمد حسين مع مدير ادارة الشرق الأدنى بالخارجية الأميريكية (بايرود) (مذكرة سرية عن المحادثات فى الخارجية حول مفاوضات قاعدة السويس فى ١٣ يوليو ١٩٥٤، نفس الملف)

(٢) مقابلة عبد الناصر وكافرى ١٣ يوليو ١٩٥٤ - برقية السفارة الأميريكية إلى الخارجية رقم ٥٧ فى ١٣ يوليو، ٦٢ فى ١٤ يوليو.

(٣) برقية السفارة من القاهرة رقم ٧١ فى ١٥ يوليو، نفس الملف.

(٤) برقية السفارة السرية رقم ٧١ إلى الخارجية (نفس المصدر) وانظر: ايضا البرقية التحليلية لكافرى للموقف المصرى وتشدده فى المفاوضات برقية رقم ٨٦ فى٢٠ يوليو ١٩٥٤ ملف المفاوضات المصرية الانجليزية ورقم ٩٢ فى ٢١ يوليو ١٩٥٤ عن تقديرات ستيفنسون للموقف المصرى وتوصياته بالموافقة، بنفس الملف.

(٥) برقية سرية من واشنطن إلى القاهرة ولندن رقم ٥٧ القاهرة، ٢٩٧ لندن، نفس الملف فى ١٥ يوليو ١٩٥٤

على وجهة النظر المصرية كما أصر عليها عبدالناصر فى المفاوضات فى الحادى والعشرين من يوليو ١٩٥٤ بتوقيع مبدئى على الإتفاق بين مصر وبريطانيا*.

رد الفعل الأميريكى لتوقيع الإتفاق:

تمثل رد الفعل المباشر لتوقيع الإتفاق المبدئى بالأحرف الأولى بإصدار بيان صحفى سبق أن اعدته الخارجية الأميريكية منذ ١٥ يوليو توقعا منها لنجاح المفاوضات تضمن الترحيب باستئناف المفاوضات، وبالنهج البريطانى والمقترحات البريطانية الجديدة، وأن الأسلوب الجديد يحقق الامال الوطنية لمصر ويسمح لحكومتها بالتركيز على مشكلاتها الإجتماعية والإقتصادية وفى نفس الوقت تتيح هذه التسوية أساسا سليما طويل الأجل للقدرات الدفاعية للشرق الأدنى بما يسمح بالإستفادة بالموارد الكلية للغرب.

وكان كافرى قد ابرق - بعد التوصل إلى الإتفاق - إلى الخارجية الأميريكية يوصى بإصدار البيان بأسرع ما يمكن تتضمن نفس العناصر السابقة بالإضافة إلى عنصر جديد هو تقدير الولايات المتحدة كدولة بحرية - بعزم الحكومتين على الإلتزام باتفاقية ١٨٨٨ التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس(١).

أما ردود الفعل الأولى لاطراف الاتفاق فقد نقلها كافرى إلى الخارجية فى ٢٨ يوليو ١٩٥١ فبالنسبة للمصريين أشار إلى أسمى تقدير للمصريين للمساعدة الجمة والفعالة من جانب الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، ونقل تأكيدات فوزى باحترام مصر للوثيقة. وواضح أن كافرى كان ينقل هذه الردود الأولية عن الحكومة المصرية وهو يدرك الدور الذى أداه مع ستيفنسون ومع المصريين وعبدالناصر فى التوصل إلى الإتفاق(٢).

وقد تمثل رد الفعل الأميريكى الرسمى لتوقيع الاتفاق فى بيان لوزير الخارجية الأميريكى فى ٢٨ يوليو وصف فيه الاتفاقية بأنها خطوة كبرى فى تطور العلاقات بين دول الشرق والغرب وأن يكون بداية عصر جديد من التعاون الوثيق بين دول الشرق الأدنى والغرب، وأن الاتفاقية سوف تكفل اساسا أدوم للهدوء والأمن فى الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة ترحب بصفة خاصة بقرار مصر إتاحة قاعدة القناة للمملكة المتحدة فى حالة العدوان ضد المنطقة(٣).

(*) أجل تم الاتفاق بين مصر وبريطانيا ووقع بالأحرف الأولى فى السابع والعشرين من يوليو ١٩٥٤ ثم تم التوقيع على الاتفاق بتفاصيله فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٤، ولكن بريطانيا لم تتوقف عن مواصلة مباحثاتها مع عبد الناصر حول الدفاع عن الشرق الأوسط وهذا بالفعل ما دار بين انطونى نانتج An-thony Nutting وزير الدولة البريطانى وبين عبد الناصر الذي طلب من نانتج - حسب روايته - أن يبقى فى القاهرة بعد توقيع الاتفاقية لاستعراض العلاقات المصرية الانجليزية والوضع بشكل عام فى الشرق الأوسط.

لقد كان توقيع الاتفاقية بالنسبة لوزير الخارجية البريطانية ايذانا بعهد جديد فى الشرق الأوسط تتحدد فيه مسائل الدفاع عن المنطقة والنزاع مع اسرائيل ثم المعونة العسكرية والاقتصادية لمصر وكان رأى عبدالناصر - كما يروى نانتج - أن نظامه يعتمد على الجيش ومن ثم اهمية توفير المعونة العسكرية له بعد توقيع الاتفاق.

- راجع نصوص مقابلة انطونى نانتج مع عبدالناصر فى الوثائق البريطانية:

F.O. 371/ 108313 E. 105 10/ 15.

secretary of state Anthony Nutting oct. 28, 1954, Record of Talks between Nutting and col. Nasser after signature of the agreement.

(١) برقية واشنطن السرية إلى القاهرة رقم ٥٧ فى ١٥ يوليو (مشروع البيان الصحفى) وانظر برقية كافرى بالتوصية باصدار التصريح فى ٢٧ يوليو من القاهرة إلى واشنطن رقم ٤٦ فى يوليو، نفس الملف.

(٢) برقية السفارة فى القاهرة إلى واشنطن ٢٨ يوليو رقم ١٢١ فى ٢٨ يوليو، نفس الملف.

(٣) نص تصريح دالاس صدر بنشرة صحفية رقم ٤١٣ فى ٢٨ يوليو ١٩٥٤ - انظر:

U.S.Dept. of state bulletin Vol xxxI no. 789, August 9, 1954 pp. 198-199.

وانظر ايضا

selected correspondence and related metrial Box (84) 1954 Dept. of state press release no. 413.

ويعكس بيان دالاس الإطار الاقليمى الواسع فى تقييم الإدارة لنتائج الإتفاقية فالعناصر الثلاثة للتقييم ـ التعاون الوثيق مع الغرب، والأساس الدائم لأمن المنطقة، ـ مواجهة العدوان يمثل مضمون الموقف الأميريكى ورد فعله تجاه نتائج الإتفاقية.

أما دور جيفرسون كافرى فى التوصل لهذا الإتفاق فقد سجله دالاس فى رسالته إليه فى ٢٩ يوليو ١٩٥٤لتقدير دوره فى تسهيل توقيع الإتفاقية ويعرب له عن شكره وامتنانه وقد رد كافرى على دالاس يؤكد له أنه تم التوصل للإتفاق بفعل تفهمه وتعاطفه وثبات موقفه(١).

وتبادل دالاس مع ايدن وعبدالناصر ومحمود فوزى الرسائل حول التوصل للإتفاق، فقد كتب دالاس لايدن «إن التكيف مع ظروف العالم المتغير من خير خصائص التقاليد البريطانية وأن الإتفاق ينطوى على فائدة متبادلة للمملكة المتحدة ومصر» واجابه ايدن برسالة يقدر له الدور الذى لعبته الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق، كما أكد دالاس لفوزى وعبد الناصر «أنه على ثقة أن هذه التسوية سوف ترسى الاسس لتعاون اوثق بين بلدينا تجاه المشكلات التى تؤثر فى منطقة الشرق الأدنى، وسوف تؤدى إلى مزيد من الإستقرار والقوة الدفاعية فى المنطقة.

وأجاب عبد الناصر دالاس بأن مصر على ثقة من أن هذه الإتفاقية سوف تبدأ عصرا جديدا من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وأنه من الممتنين للمعونة والمساعدة من قادة وحكومة الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الاتفاق.

وأجاب فوزى «بأنه سوف يتذكر دائما بالتقدير التأييد الذى اتسم بالصبر والحكمة والمعونة لقادة وحكومة الولايات المتحدة فى التوصل لهذا الاتفاق»(٢).

والقاسم المشترك لرسائل دالاس إلى أطراف الإتفاقية فوزى وعبد الناصر وايدن والردود عليه تؤكد الدور الفعال الذى أدته السياسة الخارجية الأميريكية فى التوصل إلى الإتفاق، ومن ناحية أخرى من مضمون رسالة دالاس إلى عبدالناصر بصفة خاصة تعكس المضمون الإقليمى الذى ينظر به إلى نتائج الإتفاقية والأمن والقدرة الدفاعية للمنطقة، ويفسر توجهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر قبل وبعد الإتفاقية أى مدى إسهامها فى تحقيق الأمن والقدرة الدفاعية الاقليمية، وقد اكد دالاس نفس المعانى الشاملة للتوصل إلى الإتفاق فى بيانه فى ١٩أكتوبر ١٩٥٤ الذى وصف التوقيع النهائى للإتفاق بين مصر والمملكة المتحدة بأنه حدث له أهمية بعيدة المدى، وأن إزالة هذا العائق من طريق التعاون الأوثق سوف يفتح طريقا جديدا نحو العلاقات السلمية بين الشرق الأدنى ودول أخرى فى العالم الحر. وأن هذا التعاون سوف يدعم استقرار وأمن المنطقة، ونوه دالاس بالمسئوليات الجديدة والأشمل التى سوف تتحملها مصر بانتقال القاعدة العسكرية فى القناة من السيطرة البريطانية إلى السيطرة المصرية(٣).

1- Letter from Caffrey to Dulles, J.F.D. Cairo July 29, 1954, selected correspondence Box (79) J.F.D. papers.

2- U.S. Dept. of state bulletir Vol xxxI, no. 790 August 16, 1954p. 234. British Embassy, Washington July 31, 1954 from Roger Makins to J.F.D. Message from Eden.

611. 74./ 7- 31 - 54. . وانظر نص رسالة إيدن إلى دالاس فى ٣١ يوليو عن طريق السفير البريطانى روجر ماكينز

(٣) نص بيان دالاس حول توقيع الاتفاق فى ١٩ اكتوبر فى النشرة الصحفية ٥٩٤ لوزارة الخارجية وانظر: Sleected correspondence, Box (84) oct. 19, 1954. J.F.D. papers.

وقبل أن نوجز رد فعل الكونجرس والصحافة الأميريكية لهذا الحدث إلى جانب رد فعل الادارة الأميريكية يهمنا أن نشير إلى تقييم السفارة الأميريكية فى القاهرة لمضمون وآثار الإتفاقية المصرية الإنجليزية بالنسبة لمستقبل اتجاهات السياسة الخارجية الأميريكية نحو مصر. وقد احتوى ملف المفاوضات المصرية الانجليزية ـ ضمن وثائق السفارة الاميريكية بالقاهرة ـ على وثيقتين أحداهما رسالة من المستشار السياسى للسفارة (لويس جونز) مرسلة إلى مدير إدارة الشرق الأدنى بالخارجية ووافق على محتواها (كافرى) وأعضاء السفارة الذين اشتركوا فى المفاوضات[١]. كما احتوى الملف على رسالة ختامية تحت عنوان «تأملات فى الإتفاقية ودلالاتهابالنسبة لمصر وبريطانيا، وبالنسبة لسياسة الولايات المتحدة عامة وسياستها فى مصر[٢]. والقاسم المشترك بين رسالة المستشار السياسى للسفارة فى ١٣ أغسطس ١٩٥٤ وبين تأملات كافرى فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٤ ذلك الإقتناع العميق بتأثير الإتفاقية على وضع مصر فى المنطقة والأمن الاقليمى حيث يقول جونز: «لقد قلنا دائما إن مصر هى مفتاح الشرق الأوسط، فالجغرافيا والقدرات والحجم والشخصية والتعليم تؤكد هذا التقدير، وتحدث بشكل أكثر تحديدا فيقول» إنه فى مصر الآن نظام ذو نوايا حسنة، ولقد زالت عقبة السويس وإزاء قوة الولايات المتحدة ومسؤولياتها فإن الإتفاقية المصرية الإنجليزية تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة أهم منها بالنسبة للملكة المتحدة، فالمملكة المتحدة تخرج من المنطقة والولايات المتحدة تدخل المنطقة» ويوصى بالحذر والصبر فى التعامل مع المصريين بعد الإتفاقية حين يقول «إن مصر فى حالة (حمل)الآن ولم تصل إلى مرحلة المخاض ويجب أن نبدى الفهمْ والحنكة فى تعاملنا معهم خلال فترة حرجة كهذه[٣]، ويكرر كافرى فى تأملاته نفس التحذير حين يقول «إن افدح خطأ يمكن أن ترتكبه الولايات المتحدة فى اللحظة الراهنة هو محاولة إرغام مصر على الاشتراك فى ترتيبات أمنية اقليمية تضم الدول الغربية، ويعتقد كافرى أن هذا الوقت سوف يأتى، ويكرر كافرى نفس آراء مستشاره حين يقول» إن اتفاقية ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ قد ازاحت أخر العقبات أمام الولايات المتحدة وأنه قد أن الأوان أمام الولايات المتحدة لتبدى قدرتها على العمل»[٤].

كان ذلك هو تقدير الإدارة الأميريكية لنتائج الإتفاقية وتقييم أثارها (دالاس فى الخارجية والسفارة الأميريكية فى القاهرة، وكذلك تقييم الصحافة الأميريكية التى ايدت تقييم الإدارة حيث أعتبرت النيويورك تايمز توقيع الإتفاقية بمثابة مقدمة لتحول محتمل فى الموقف تجاه علاقات عسكرية وسياسية أوثق مع الغرب بعد إنهائها لنزاع طويل حال دون تحقيق وحدة حقيقية بين الحلفاء الغربيين والشرق الأوسط بل وأدت أحيانا إلى احتكاك بين واشنطن ولندن [٥].

ولم يفت كل من تعرض للمفاوضات المصرية الإنجليزية عام ١٩٥٤ إلا أن يبرز الدور الشخصى الذى لعبه كافرى فى دفع عجلة المفاوضات[٦] إلى أن حقق انتصارا للدبلوماسية الأميريكية ومصالحة بين مصر

1- Offical, informal, confidential letter to william Burdett, office of near eastern affairs, Dept. of state from Lewis Jones, U.S. embassy cairo, August 13, 1954.

2- Foreign service despatch from Amcanbessy Cairo,no 761 oct. 21, 1954 file no. 320. Anglo Egyptian Negotiations.

(٣) رسالة جونز، المصدر السابق.

(٤) تأملات كافرى عن الاتفاقية، المصدر السابق.

5- New York Times pp 1, 4, 5 July 29, 1954.

6-Wynn,Wilson, Nasser of Egypt 1959, Arlington Books, cambridge, p. 91

والغـــرب[1].ولم تكن الإتفاقية نهاية فى حد ذاتها بل خطوة لإنشاء أمن جماعى فى الشرق الأوسط حيث كان هدف الولايات المتحدة كسب عضو جديد لما وصفه دالاس فى رسالته لعبد الناصر باستقرار أكبر وقوة دفاعية أعظم فى المنطقة[2].

ورغم كل هذا التقييم الإيجابى فى الإدارة والصحافة فإن اتجاها ناقدا آخر للإتفاقية كان يسود الكونجرس الأميريكى اتساقا مع الموقف السلبى تجاه سياسة مصر الخارجية خاصة فى اتجاهين علاقة مصر ببريطانيا وموقف مصر من إسرائيل، فالإتفاقية التى عبرت عن الإرادة الطيبة التى أكدتها الولايات المتحدة تجاه مصر لم تكن مبعثا لارتياح إسرائيل، حيث كان هدفها بقاء الجيش البريطانى فى مصر وعدم وجود علاقات طيبة بين الولايات المتحدة ومصر[3].

وقد رأى أحد المتخصصين فى السياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط فى الإتفاقية أنها كانت خطأ من أخطاء السياسة الأميريكية فى الشرق الأوسط لأنها أدت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية فى الشرق الأوسط كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعى الإقليمى الحيوى لكل خطط الدفاع الغربية، وأن مصر لم ترفض فحسب التعاون مع الولايات المتحدة فى إقامة نظام دفاعى جديد بل قابلت الكرم الأميريكى بالازدراء والغطرسة[4].

والوقع أن اصواتا عديدة فى الكونجرس تحدثت لتنتقد نتائج هذه الاتفاقية خاصة ما يتصل منهابآثار معينة على إسرائيل فقد بعث النائب ما نويل سيللا Emanuel Cellar عضو مجلس النواب الأميريكى عن نيويورك (احدى الولايات التى يتضح فيها تأثير الموالين لإسرائيل فى الكونجرس) رسالة فى ٢٤ أغسطس لدالاس يتحدث فيها عن المخاطر التى تتعرض لها اسرائيل بعد توقيع الإتفاق بسبب انسحاب القوات البريطانية من القاعدة وتفرغ الجيش المصرى لإسرائيل، ثم الوعود الخاصة بتزويد الولايات المتحدة لمصر بشحنات عسكرية، وتضمن خطابه نقدا للسياسة الإميريكية تجاه مصر والتى تحمل الكثير من الأخطار بالنسبة لإسرائيل، حتى أن دالاس يضطر للرد عليه وينفى وجود أى نوايا عدوانية لدى مصر تجاه اسرائيل[5]، وقد كرر نفس المعانى نائب آخر فى عام ١٩٥٦ فى مجلس النواب الأميريكى حين اعتبر روسيا هى المستفيدة من جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس بالإضافة إلى تهديد دولة إسرائيل الصديقة، وأن عبد الناصر يتهدد الولايات المتحدة فى اذاعته وصحافته ويهدد بالقضاء على اسرائيل[6]، بل أن عضوا آخر فى مجلس الشيوخ أعتبر إنسحاب القوات البريطانية من مصر نكسة للعالم الحر ودليلا على فشل السياسة الأميريكية فى الشرق

1- Laequer,Walter, the *Soviet Union and the Middle East*, frederick praeger N.Y, 1959 p. 196.

Eveland, Wilbur, Ropes of sand, norton, co. London, N.Y 1980. p 10

وانظر:

حيث يقول لايوجد أحد يمكن أن يشك فى أن كافرى قد لعب دورا حاسما فى المفاوضات المصرية الانجليزية عن قاعدة قناة السويس، كما وصف الدكتور محمود فوزى هذا الدور الذى قام به كافرى قائلا «لقد وجدت أن كافرى كان متعاونا ومتفهما بالنسبة للمفاوضات التى ادت إلى إنهاء مرابطة القوات البريطانية فى مصر، محمود فوزى، المرجع السابق، ص٣٩.

(٢) انظر Stebbins, Richard, the U.S. in world affairs, 1954 pp. 339 - 340. Harper & Beothers N.Y. 1956.

3- Heikal, op. cit.p. 45.

4- Hurewitz, J.C. our mistakes in the Middle East. Atlantic monthly Dec. 1956. P. 48

5- U.S. Dept. of state, bulletin. Vol XXXI. no. 792 August 30, 1054 pp. 316-318.

الأوسط ،وأن عبد الناصر أصبح يهدد إسرائيل بالدعوة لاستعادة شعب فلسطين لاستقلاله وحريته* ، كما وصف عضو مجلس النواب «جمس روزفلت» جلاء القوات البريطانية عن مصر بأنها نذير شؤوم للعالم الحر وأن السفير الأميريكى فى مصر قد أساء التقدير وأن مصر لم تبد أى شعور بالصداقة نحو الغرب(١).

ومهما كانت الاصوات الناقدة فى الكونجرس للموقف الذى اتخذته الادارة من إتفاقية الجلاء المصرية البريطانية عن قاعدة قناة السويس فقد كانت الإدارة تعتبرها نقطة تحول فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة بمعنى أنها لم تفتح فقط أبواب التعاون مع مصر بل مع العالم الغربى أيضا، والولايات المتحدة كما قدرت الخارجية الأميريكية، بإزالة المشكلة التى اعترضت هذا التعاون وبالتالى فتحت الطريق أمام المعونة العسكرية والإقتصادية الأميريكية لمصر فى الربع الأخير من عام ١٩٥٤(٢).

ولعلنا نتسائل هل فتحت فعلا أبواب التعاون مع الولايات المتحدة والغرب وهل فتحت فعلا خزائن الولايات المتحدة ومخازن أسلحتها لمصر بعد اتفاقية ١٩٥٤ أم لا؟ الوثائق السرية لوزارة الخارجية الأميريكية، وبالقدر الذى أتيح للباحث الاطلاع عليه تؤكد أن الخطط قد أعدت والبرامج قد جهزت والمشروعات قد نوقشت على مستوى الإدارة الأميريكية بل وأعدت صياغة مشروعات الاتفاقيات وأرسلت للحكومة المصرية بالفعل، إلا أن عوامل أخرى حالت دون تنفيذ هذه الخطط وتلك المشروعات أو توقيع إتفاقيات، منها ما كان يتصل بشروط ارتبطت بهذه المعونة ـ رفضتها مصر ـ ومنها ما كان يتصل بعوامل الضغط الصهيونى داخل الإدارة الأميريكية والذى تزايد بعد توقيع الاتفاقية ووقوف مصر والولايات المتحدة على مشارف مرحلة جديدة من التعاون الثنائى ـ ذلك التعاون الذى لم تكد خطوطه الأولى تتحدد حتى طمست وما كادت برامجها تعد حتى سحبت لتضع السياسة الخارجية الأميريكية عند منعطف جديد أو مفترق جديد مع مصر وهو ما سوف نحاول استعراضه وتحليله فى الفصول التالية.

(*) يلاحظ أن هذا النائب وغيره قد أدلى بملاحظاته تلك فى خضم مناقشات الكونجرس الاميريكى للعلاقات مع مصر في منتصف عام ١٩٥٦ اى عقب صفقة الأسلحة التشيكية، وعقب اشتراك مصر في مؤتمر باندونج واعتراف مصر بالصين الشعبية مما ترك انعكاسات سلبية داخل قطاع كبير من أعضاء الكونجرس خاصة الموالين منهم لإسرائيل في أعقاب اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ وخلق تيارا مناهضا لمصر ومعاكسا للإدارة في عرضها تمويل السد العالى .

1- Cong. Rec. House, June 19, 1956 p. 10622.

(٢) انظر تحليل نتائج ودلالات الاتفاقية المصرية الانجليزية بالتفصيل في :

Hourani, Albert, The Anglo- Egyptian agreement, some causes and implications, the Middle East Journal vol9, summer 55 no. 3pp. 254-255.

وانظر تعليق نجيب على الاتفاقية :

Naguib, Egypt destiny op. cit., pp. 260- 2261, 244-249-251.